الأمم المتحدة

A/62/859

الجمعية العامة

Distr.: General
12 June 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ٦٤ (أ) من جدول الأعمال

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا:
التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

رسالة مؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه الوثائق الختامية لمؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية في أفريقيا الذي عُقد في يوكوهاما باليابان في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨، والذي أعاد تأكيد أهمية ممارسة أفريقيا لملكيتها الكاملة لبرنامج تنميتها والحاجة إلى شراكة حقيقية مع المجتمع الدولي لمتابعة تنفيذ ذلك البرنامج (انظر المرفق).

واشترك في تنظيم المؤتمر حكومة اليابان، والأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٦٤ (أ) من جدول الأعمال.

(توقيع) يوكيو **تاكاسو**
الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة

100708 300608 08-37868 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة

الوثائق الختامية لمؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية في أفريقيا

١ - إعلان يوكوهاما

٢ - خطة عمل يوكوهاما لمؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية في أفريقيا والتذييل

٣ - آلية متابعة مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا

٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨

٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨

إعلان يوكوهاما

نحو أفريقيا نابضة بالحياة

١ - مقدمة

١-١ اجتمع في يوكوهاما باليابان في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨ رؤساء دول وحكومات ووفود اليابان و ٥١ دولة أفريقية، علاوة على ممثلي ٣٤ دولة أخرى و ٧٥ منظمة دولية وإقليمية وممثلين للقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني من أفريقيا وآسيا، بمناسبة انعقاد مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية في أفريقيا.

١-٢ وعُقد المؤتمر على خلفية أفريقيا السريعة التغير والمصممة على الاضطلاع بمسؤوليتها وتأكيد امتلاكها لمصيرها: أفريقيا المفعمة بالثقة بصورة متزايدة والقادرة على تحديد مصيرها بنفسها.

١-٣ وأقر المشاركون في مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية في أفريقيا أنه، منذ بدايته في عام ١٩٩٣، تضطلع عملية مؤتمر طوكيو مع وجود اليابان في مركزه مع المنظمين الآخرين، بما في ذلك الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي الذين يضطلعون بدور قيّم، مشدِّدين على أهمية ممارسة أفريقيا لـ ''ملكيتها'' لبرنامج تنميتها والحاجة إلى ''شراكة'' حقيقية مع المجتمع الدولي لمتابعة تنفيذ ذلك البرنامج. وفي هذا الصدد، كانت عملية انعقاد المؤتمر أيضا بمثابة جسر بين أفريقيا واليابان وآسيا ككل، وكمنتدى يمكن من خلاله تبادل الخبرات الإنمائية الآسيوية مع أفريقيا. ومن الواضح أن استمرار وجود علاقة أوثق قائمة على تبادل الشواغل والمصالح الاستراتيجية المشتركة يُعد ذا أهمية حيوية فيما يتعلق بزيادة تعزيز التنمية والاستقرار العالميين.

١-٤ وأقر المشاركون في مؤتمر طوكيو الدولي الرابع أيضا بحاجة أفريقيا إلى شركاء متنوعين للتنمية، والعمل مع حكومات أفريقيا ومع الاتحاد الأفريقي ومؤسساته وبرامجه - ولا سيما الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا - والعمل بنشاط على إيجاد تآزر أكبر وتنسيق فعال بين، وفيما بين، المبادرات القائمة والمستقبلية دعما لتنمية القارة.

٢ - الاتجاهات والتحديات الحديثة

٢-١ أقر المشاركون في مؤتمر طوكيو الدولي الرابع بالاتجاهات الإيجابية التي بزغت عبر القارة الأفريقية بصفة عامة منذ انعقاد مؤتمر طوكيو الدولي الثالث في عام ٢٠٠٣. وأدت

زيادة الاستقرار السياسي وتحسّن الحكم، واللذين ارتكزا على نمو اقتصادي قوي ومعدلات متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر – الذي يأتي معظمه من آسيا – إلى المساعدة في إيجاد وعي جديد بفرص الإدارة والاستثمار والسياحة المتاحة في أنحاء القارة. وتمثل هذه الفرص حتى الآن آفاق غير مسبوقة بالنسبة لبلدان أفريقيا لتحقيق نمو اقتصادي حقيقي ومستدام، وتحقق بالتالي تقدما فعليا ومستداما في اتجاه تخفيف حدة الفقر، وإدخال تحسينات فعلية على نوعية الحياة والاعتماد على الذات في جميع أنحاء القارة.

٢-٢ وفي هذا الصدد، أثنى المشاركون في مؤتمر طوكيو الدولي الرابع على مولد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في عام ٢٠٠١، وتحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٢، وزيادة فعالية الجماعات الاقتصادية الإقليمية بأفريقيا، باعتبار ذلك تأكيد على تصميم أفريقيا والنهوض بقدرتها على ممارسة الملكية الكاملة لبرنامج تنميتها. ورحب المشاركون أيضا بتعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي ومؤتمر طوكيو الدولي، وهو ما جسّده القرار الذي اتخذته الدورة العادية العاشرة لجمعية الاتحاد الأفريقي التي عُقدت في أديس أبابا في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

٢-٣ وأحاط المشاركون علما أيضا بنتائج جمعية الاتحاد الأفريقي المشار إليها أعلاه، والتي دعت، في جملة أمور، إلى التعجيل الفوري بتصنيع أفريقيا، والتحول النهائي عن الاعتماد على المنتجات الأولية، وتنمية الصناعات القائمة في أفريقيا من أجل القيمة المضافة والتصنيع المحليين.

٢-٤ وأحاط المشاركون في مؤتمر طوكيو الدولي الرابع علما بالجهود – التي تبذلها البلدان الأفريقية ذاتها من أجل تحسين الحكم عبر القارة، بما في ذلك العمل الجاري في إطار الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

٢-٥ وسلّم المشاركون في مؤتمر طوكيو الدولي الرابع بأنه، بغض النظر عن هذه الاتجاهات المشجعة للغاية، لا تزال بلدان أفريقيا تواجه عددا من التحديات الخطيرة وأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سيكون بمثابة مهمة صعبة. وتشمل التحديات الأكثر إلحاحا من بين هذه التحديات استمرار انتشار الفقر والبطالة على نطاق واسع في المناطق الريفية والحضرية والمقترن بنمو سكاني سريع. وتتمثل التحديات الكبرى الأخرى في الإنتاجية الزراعية المتدنية، علاوة على البنية التحتية الزراعية الفقيرة بصفة عامة والآثار القاسية بصورة متزايدة لتغير المناخ؛ والمعدلات المنخفضة للتصنيع والإنتاج غير الكافي للطاقة والحصول عليها في جميع أنحاء القارة؛ وآفات متلازمة نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، والملاريا، وغيرها من الأمراض المعدية التي تواصل انتشارها عبر معظم القارة؛ وعدم كفاية الحصول على

التعليم في جميع المراحل والنقص المقابل للبنية التحتية التعليمية الكافية – ولا سيما في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وأكد المشاركون على الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا، والدول النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأبدوا أيضا اهتماما خاصا بمسألة الارتفاع الشديد لأسعار الأغذية وتأثيرها السلبي على الحد من الفقر في أفريقيا.

٢-٦ وأقر المشاركون بأنه، في حين أن الحكومات الأفريقية تتحمل المسؤولية الأساسية عن الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها، فإن للمجتمع الدولي، ولا سيما الشركاء الإنمائيين لأفريقيا، دور حيوي في دعم جهود أفريقيا لمعالجة هذه التحديات والتغلب عليها.

٢-٧ وشدَّد المشاركون، في هذا الصدد، على أهمية وفاء بلدان مجموعة الثمانية بالتزاماتها التي أعلنتها بالفعل فيما يتعلق بدعم التنمية الأفريقية وعمل جميع الشركاء الإنمائيين بأفريقيا، بما في ذلك الشركاء الناشئين، على التنسيق والتعزيز الأكبر لشراكة دولية أوسع نطاقا مع القارة الأفريقية – ولا سيما لتيسير تركيز أكبر للجهود وتلافي الازدواجية وأي إسراف غير ضروري في الموارد النادرة.

٢-٨ والتزم المشاركون في مؤتمر طوكيو الدولي الرابع، استنادا للاتجاهات الإنمائية في أفريقيا واستهداء بالرؤية الواردة في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ولكن مع الإدراك الكامل أيضا للتحديات الإنمائية الهائلة التي لا تزال تواجه بلدان أفريقيا، بالعمل معا بشأن المجالات التالية ذات الأولوية والمحددة والمترابطة:

- من أجل إنعاش النمو الاقتصادي
- من أجل كفالة أمن البشرية، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ودعم السلام والحكم الرشيد
- من أجل معالجة القضايا البيئية وتغير المناخ

٣ – إنعاش النمو الاقتصادي:

إقامة شراكة حقيقية من أجل أفريقيا نابضة بالحياة ومزدهرة

٣-١ شدَّد المشاركون في مؤتمر طوكيو الدولي الرابع على أنه من الأساسي التعجيل في النمو والتنويع الاقتصاديين ذوي القاعدة العريضة والإقرار باحتمال وجود موارد طبيعية لم تستغل بعد على نطاق واسع في أنحاء القارة.

تنمية الموارد البشرية

٣-٢ لاحظ المشاركون في مؤتمر طوكيو الدولي الرابع التحديات الهائلة التي تواجه البلدان الأفريقية في مجال تنمية الموارد البشرية، لا سيما في مجال العلم والتكنولوجيا. ولاحظوا الإسهام الضخم لليابان والشركاء الإنمائيين الآخرين في هذا الصدد، وأقروا بالإمكانيات الهائلة للتوسع في هذا القطاع الحيوي للتعاون الإنمائي.

التنمية الصناعية المعجلة

٣-٣ أشار المشاركون إلى استنتاجات الدورة العادية العاشرة لجمعية الاتحاد الأفريقي، في ما يتعلق بالحاجة الملحة للتعجيل بالتنمية الصناعية لأفريقيا.

البنى التحتية

٣-٤ أكد المشاركون على الحاجة الأساسية للتركيز على تطوير البنى التحتية على نطاق الإقليم.

التنمية الزراعية والريفية

٣-٥ سلّم المشاركون في مؤتمر طوكيو الدولي الرابع بدور الزراعة باعتبارها عنصرا رئيسيا للنشاط الاقتصادي في جميع أنحاء القارة، وشدَّدوا على الحاجة العاجلة إلى النهوض بالمعدلات الراهنة للإنتاجية الزراعية بصورة كبيرة وزيادة الدعم لهذا القطاع الحيوي، بما في ذلك عن طريق توفير الموارد المائية وإدارتها. وتم التسليم بأن الإصلاح الزراعي والريفي في إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا باعتباره وسيلة فعالة لتحقيق الأمن الغذائي وتخفيف حدة الفقر وتوفير القوى الدافعة الرئيسية للنمو الاقتصادي. ومن المهم في هذا الصدد تقديم المساعدة إلى أصحاب المشاريع الريفية والصناعات المحلية.

التجارة والاستثمار

٣-٦ لاحظ المشاركون في مؤتمر طوكيو الدولي الرابع أنه على الرغم من أن المعدلات الراهنة للتجارة والاستثمار الدوليين في البلدان الأفريقية، بما في ذلك التدفقات التجارية والاستثمارية بين أفريقيا واليابان، والبلدان الآسيوية الأخرى، قد تحسنت بالتأكيد، فإن حصة أفريقيا من التدفقات التجارية والاستثمارية العالمية لا تزال طفيفة. وبناء على ذلك، سلّم المشاركون بالحاجة إلى العمل معا من أجل التوصل إلى نتائج مبكرة وعادلة ومتوازنة

لجولة الدوحة التابعة لمنظمة التجارة العالمية. وسلموا أيضا بأهمية مبادرة ''المعونة لصالح التجارة''.

تشجيع السياحة

٣-٧ شدَّد المشاركون على أن أفريقيا تمتلك إمكانيات هائلة في هذا القطاع، وعلى أن للسياحة أثر مزدوج للتأثير الإيجابي على قطاعات أخرى عديدة في حين يعمل على بناء صورة إيجابية لأفريقيا. وشدَّدوا على أهمية التعاون بصورة أوثق في قطاع السياحة بالنسبة للبلدان الأفريقية، وأقروا، في هذا الصدد، بالحاجة إلى تبادل الخبرات والمعرفة الفنية والنهوض كذلك ببرامج التعاون التقني. وجرى التأكيد أيضا على الأهمية الخاصة للسياحة الاقتصادية.

دور القطاع الخاص

٣-٨ لاحظ المشاركون في مؤتمر طوكيو الدولي الرابع أيضا الدور الهام للقطاع الخاص – سواء المحلي أو الأجنبي – في النهوض بالنمو الاقتصادي المستدام في أفريقيا وتمويله، ولا سيما في ما يتعلق بالاستغلال الفعال للموارد الطبيعية للقارة، وتنمية القطاع الصناعي، وقطاع الطاقة والتعدين، والقطاع الزراعي والقطاع المالي، وغيرها من قطاعات الخدمات الأخرى، والعمل أيضا بصورة متكافئة في تنمية وإدارة الموارد البشرية الهائلة في أفريقيا.

٣-٩ وفي هذا السياق، رحّب المشاركون، بعد أن حفزهم التقدم المحرز في اتجاه تحسين المناخ الإجمالي لقطاع الأعمال في أنحاء القارة، بالاهتمام المتنامي وأنشطة القطاعات الخاصة اليابانية والآسيوية الأخرى. ورحبوا أيضا بمبادرة اليابان لتعزيز إقامة شراكات أوثق بين القطاعين العام والخاص عن طريق تشجيع التجارة والاستثمار في أفريقيا.

٤ - تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

البعدان الاقتصادي والاجتماعي "للأمن البشري"

٤-١ أشار المشاركون في مؤتمر طوكيو الدولي الرابع إلى ضرورة إعطاء دفعة أقوى لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وأقروا بالترابط بين الأهداف الإنمائية للألفية وبالحاجة الماسة إلى تعزيز نهج أكثر شمولا إزاء بلوغها بشكل عام.

٤-٢ ورحب المشاركون بتركيز مؤتمر طوكيو الرابع على مفهوم ''الأمن البشري'' وبترويجه له، وهو المفهوم الذي يشدد على التحرر من الخوف والتحرر من الفاقة، ويؤكد على حماية وتمكين الأفراد والجماعات.

٤-٣ **التنمية المجتمعية**: بناء مجتمعات محلية تنعم بالسلامة والصحة

- أقر المشاركون بأن تعزيز نهج مجتمعي شامل من شأنه أن يساعد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويشتمل هذا النهج على تنمية الموارد البشرية، وإنشاء وظائف لائقة، ولا سيما لفائدة الشباب، وتوليد الدخل، وزيادة فرص الاستفادة من الرعاية الصحية الأولية ومن التعليم الأساسي، فضلا عن التنمية الزراعية والريفية، بوسائل منها تعزيز حركة ''قرية واحدة ومنتج واحد''.

٤-٤ **التعليم**: تحقيق التعليم الذي يفتح آفاقا جديدة في المستقبل

- شدد المشاركون على الحاجة الأساسية إلى تحسين نوعية التعليم وزيادة فرص الاستفادة منه بالنسبة لكل الناس في أفريقيا، مع التركيز بشكل خاص على الشباب، والحاجة إلى تعزيز التعليم المرتبط بالنمو والاكتفاء الذاتي، بما في ذلك التدريب التقني والمهني، والعلوم والتعليم العالي، في الوقت الذي تتم فيه كفالة نهج شامل لعدة قطاعات.

٤-٥ **الصحة**: كفالة مستوى يعول عليه من الصحة والمرافق الصحية

- إضافة إلى معالجة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وداء السل والملاريا وشلل الأطفال وغير ذلك من الأمراض المعدية، أقر المشاركون بأهمية تعزيز النظم الصحية لمعالجة التحديات الصحية الكبرى معالجة فعالة، بما في ذلك صحة الأم والوليد والطفل. وأبرز المشاركون أهمية تنمية الموارد البشرية للأخصائيين الصحيين وأعربوا عن قلقهم إزاء نزوح الأدمغة من بين مهنيي الصحة من ذوي المهارات.

- ورحب المشاركون بحرارة بإنشاء جائزة هيديو نوغوشي لأفريقيا، وهي أول جائزة من نوعها.

٤-٦ **نوع الجنس**: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

- أقر المشاركون أثناء مؤتمر طوكيو الدولي الرابع بالدور الهام الذي تضطلع به المرأة في التنمية وفي توطيد السلام، فشددوا من جديد على أهمية النهوض بما للمرأة من حقوق الإنسان وحماية تلك الحقوق وتشجيع تمكين المرأة. وشددوا على الحاجة إلى معالجة قضايا من قبيل الفوارق في مجال التعليم، والعنف ضد المرأة، والمشاركة غير الكافية للمرأة في كل مجالات اتخاذ القرار، مع مراعاة الخصوصيات الثقافية لمختلف البلدان.

٥ - توطيد السلام والحكم الرشيد

البعد السياسي "للأمن البشري"

٥-١ أكد المشاركون من جديد أن التنمية والسلام ينبغي أن يكونا متلازمين. وأشاروا إلى التقدم الكبير المحرز في هذا الصدد في أنحاء القارة الأفريقية وشددوا على أنه لجعل أفريقيا تنبض بالحياة ينبغي لفوائد السلام أن تعم كل ركن من أركان القارة.

٥-٢ وأكد المشاركون من جديد أيضا أن البلدان الخارجة من الصراع بحاجة إلى مساعدة خاصة للمضي في طريقها إلى إعادة البناء والتنمية المستدامة وليتسنى لها جني ثمار الازدهار. ولتحقيق ذلك، فإن بذل جهود محكمة في مجال بناء السلام تشمل منع نشوب الصراعات، وتدابير الإنذار المبكر، وتسوية النزاعات، ومنع حالات الانزلاق إلى الصراع من جديد، يضطلع بدور حاسم حيث ستؤدي تلك الجهود إلى تعزيز سلام دائم في القارة. وللحفاظ على السلام المكتسب من خلال هذه العمليات، فإن الديمقراطية القوية السليمة، والحوار المتواصل والشامل، والحكم المعزز بحاجة إلى دفعة قوية. وعلاوة على ذلك، يضطلع أيضا الانتقال السلس من مرحلة إلى أخرى، والصلات التي تربط بين الدعم المقدم لتوطيد السلام والدعم المقدم لمجالات أخرى من التنمية بدور حاسم.

٥-٣ وشدّد المشاركون على أهمية ملكية أفريقيا ورحبوا بمبادرات الاتحاد الأفريقي من قبيل الهيكل الأفريقي للسلام والأمن والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران لتحسين الحكم. ورحب المشاركون أيضا بالنوايا الحسنة التي أبداها الشركاء في التنمية، ولا سيما لتعزيز قدرات أفريقيا في مجال حفظ السلام. ووجه المشاركون الانتباه أيضا إلى الدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة وهيئاتها، مثل مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، فضلا عن الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأفريقية والبلدان الأفريقية نفسها التي تساهم في عمليات حفظ السلام. وقد أشادوا بجهود الوساطة التي تضطلع بها البلدان الأفريقية من أجل المصالحة والتسوية السلمية للصراعات المسلحة، فضلا عن مشاركتها في عمليات حفظ السلام.

٥-٤ وشدّد المشاركون على أهمية الإصلاح المبكر لهيئات الأمم المتحدة الرئيسية، بما فيها مجلس الأمن، استيفاءً لمتطلبات البيئة الدولية للقرن الحادي والعشرين على نحو أفضل. وأكد المشاركون من جديد أن الدول الأعضاء ينبغي لها أن تبذل جهودا في مجال إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة.

٦ - معالجة القضايا البيئية وتغير المناخ:

إقامة "الشراكة المتعلقة بالأرض الباردة"

٦-١ تغير المناخ:

- أشار المشاركون في مؤتمر طوكيو الدولي الرابع إلى أن البلدان الأفريقية، وهي البلدان التي تنتج أقل قدر من الانبعاثات وتطوق حوض نهر الكونغو الذي يعد ثاني أكبر "رئة" بيئية في العالم، معرضة بشدة، بوجه عام، للآثار السلبية لتغير المناخ، بما في ذلك تفاقم التدهور البيئي وإزالة الغابات وفقدان التنوع الأحيائي وحالات الجفاف والتصحر التي يزيد تهديدها للأمن الغذائي وللصحة، كما أنها معرضة للأنماط الجوية القاسية المتواترة بشكل متزايد. وما زالت البلدان الأفريقية غير مجهزة تجهيزا كافيا من حيث قدراتها في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

- وأقر المشاركون في مؤتمر طوكيو الرابع بالحاجة إلى مساعدة أفريقيا على تعزيز مبادرات حماية البيئة ورحبوا بالمبادرات التي اتخذها الأفريقيون أنفسهم، بما في ذلك مؤتمر التضامن الدولي بشأن استراتيجيات تغير المناخ في أفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط الذي عقد في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وأعربت البلدان الأفريقية عن تقديرها لما تقدمت به اليابان وهو "برنامج تشجيع الأرض الباردة" وأقرت بجهود اليابان في مجال السعي إلى وضع إطار دولي يتجاوز النظر في الخطوات الأولى المتخذة في بروتوكول كيوتو الحالي المتعلقة بانبعاثات غازات الدفيئة.

- وفي هذا الصدد، رحب المشاركون بإعلان حكومة اليابان، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، عن نيتها في إقامة "شراكة تتعلق بالأرض الباردة" بفضل آلية مالية قيمتها ١٠ مليارات دولارات استنادا إلى مشاورات في مجال السياسة العامة بين اليابان والبلدان النامية - بما فيها البلدان الأفريقية - لمعالجة آثار تغير المناخ وتحديث صناعاتها، عن طريق نقل التكنولوجيا، وذلك بغرض زيادة فعاليتها من حيث الطاقة ودرجة ملاءمتها للبيئة.

٦-٢ **المياه:** تأمين فرص الحصول على المياه والمرافق الصحية

- أقر المشاركون بأهمية المياه باعتبارها موردا ضروريا لمعالجة احتياجات التنمية مثل الصحة، والزراعة/إنتاج الأغذية، والحد من أخطار الكوارث، والسلام والأمن. وأقروا أيضا بضرورة تعزيز استخدام الموارد المائية على نحو مستدام.

٦-٣ **التعليم من أجل التنمية المستدامة**

- أقر المشاركون بأهمية مبادرة التعليم من أجل التنمية المستدامة وتعزيزها لمعالجة القضايا البيئية بفعالية.

٧ - شراكة على نطاق أوسع

مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا في إطار شراكة عالمية على نطاق أوسع صوب أفريقيا النابضة بالحياة

٧-١ أقر المشاركون في مؤتمر طوكيو الدولي الرابع بأن عملية مؤتمر طوكيو، منذ نشأتها في عام ١٩٩٣، عززت المفهومين التوأمين المتمثلين في ''الملكية'' و ''الشراكة'' وأسهمت إسهاما كبيرا في التنمية الأفريقية.

٧-٢ وأقر المشاركون بأهمية تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في سياق عملية مؤتمر طوكيو، وأقروا بالنتائج الإيجابية للجهود المبذولة، في إطار مبادرة مؤتمر طوكيو، بغرض تعزيز التجارة والتدفقات الاستثمارية بين آسيا وأفريقيا فضلا عن تشجيع التجارة فيما بين البلدان الأفريقية.

٧-٣ وأقر المشاركون بالمشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني الأفريقية واليابانية والدولية في عملية مؤتمر طوكيو، وبأهمية مواصلة توسيع نطاق الشراكة القائمة في ظل مؤتمر طوكيو باستخدام نهج تشاركي. كما شدّدوا على الحاجة إلى تحقيق قدر أكبر من التآزر والتنسيق بين المبادرات القائمة، وفيما بينها، لبلوغ درجة أكبر من الاتساق والتركيز والكفاءة فيما يخص الشراكة العالمية الإجمالية في مجال التنمية من أجل أفريقيا النابضة بالحياة.

٨ - المضي قدما

٨-١ أشار المشاركون في مؤتمر طوكيو الدولي الرابع، مع التقدير الخالص، إلى استمرار التزام شركاء التنمية، بما في ذلك حكومة اليابان وأطراف أخرى اشتركت في تنظيم مؤتمر طوكيو والمجتمع الدولي، بتعزيز التنمية الأفريقية، وبخاصة مناصرة أولئك الشركاء لعملية مؤتمر طوكيو.

٨-٢ ورحب المشاركون بحرارة بالتقدم الذي أحرزته إلى الآن عملية مؤتمر طوكيو، كما أشادوا بالنتائج ذات المنحى العملي التي خلص إليها المؤتمر، وأعربوا عن تقديرهم لورودها بوضوح في هذا الإعلان وفي ما رافقه من خطة عمل مؤتمر طوكيو الدولي الرابع.

٨-٣ ورحب المشاركون أيضا بإنشاء آلية لمتابعة مؤتمر طوكيو، التي أسندت إليها مهمة الرصد والتحليل المتواصلين لتنفيذ عملية مؤتمر طوكيو ككل، والتقييم الجاري لأثرها على التنمية في أفريقيا في مختلف قطاعات أنشطتها.

٨-٤ وأشار المشاركون إلى أن بلوغ الهدف الرئيسي المتمثل في استدامة التنمية الأفريقية والتعجيل بها، بنجاح وفي الوقت المناسب، سيستدعي التزام المجتمع الدولي برمته ومشاركته، وتعبئة معارف وموارد كافة الشركاء الإنمائيين لأفريقيا بقدر أكبر من التوحد والتآزر.

٨-٥ ورحب المشاركون بالتزام اليابان، بوصفها رئيس مجموعة الثمانية، بأن تعكس نتائج مؤتمر طوكيو الدولي الرابع في المناقشات التي ستجري في تموز/يوليه ٢٠٠٨ أثناء مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في هوكايدو تويـاكو وبالتماس الدعم الفعال من مجموعة الثمانية لفائدة التنمية الأفريقية.

مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية في أفريقيا

خطة عمل يوكوهاما

٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨

المحتويات

الصفحة

الديباجة ١٤

تعزيز النمو الاقتصادي ١٥

البنية التحتية ١٥

التجارة والاستثمار والسياحة ١٦

الزراعة والتنمية الريفية ١٩

تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ٢١

التنمية المجتمعية ٢١

التعليم ٢٣

الصحة ٢٥

توطيد السلام والحكم الرشيد ٢٧

معالجة مسائل البيئة وتغير المناخ ٣٠

توسيع الشراكات ٣٢

تذييل ٣٥

الديباجة

١ - تهدف خطة العمل، المعنونة ''إعلان يوكوهاما''، إلى تقديم خارطة طريق لدعم النمو والتنمية في أفريقيا في إطار عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا (عملية المؤتمر).

٢ - وفي ضوء نمو اقتصادي قوي يزيد عن ٥ في المائة سنويا، واستقرار سياسي معزز، تقف أفريقيا على الطريق نحو نمو وتنمية ذوي قاعدة عريضة سيساعداها في أن تصبح ''قارة الآمال والفرص''.

٣ - وتسعى عملية المؤتمر إلى مساندة هذا الهدف عن طريق حشد المعارف والموارد لمساعدة البلدان الأفريقية في بلوغ الأهداف الإنمائية الواضحة وتحقيق نواتج ملموسة. ويستند المؤتمر منذ نشأته على مبادئ امتلاك البلدان الأفريقية لزمام تنميتها والشراكة والتوسع في نطاق التعاون بين بلدان الجنوب.

٤ - وترسم خطة العمل الأهداف التي ستتحقق والتدابير الخاصة التي ستنفذ من خلال عملية المؤتمر أثناء السنوات الخمس المقبلة من أجل التوسع في أولويات المؤتمر الثلاث، وهي تعزيز النمو الاقتصادي، وكفالة الأمن البشري (بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتوطيد السلام والحكم الرشيد)، ومعالجة المسائل البيئية/التغير المناخي في إطار توسيع نطاق الشراكات. وسيتم رصد التقدم المحرز من خلال آلية متابعة المؤتمر.

٥ - وقد أخذت حكومة اليابان، في وسط عملية المؤتمر، بزمام المبادرة لتوضيح التزامها القوي، عن طريق الإعلان عن مضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٢. وسيسهم ذلك في تنفيذ المساعدات بفعالية كي يتسنى تحقيق الأهداف الخاصة بالأولويات المذكورة أعلاه. وسوف تسعى حكومة اليابان أيضا لكي تحشد بنشاط جميع أدوات السياسة المتوفرة لديها لمضاعفة الاستثمارات المباشرة من القطاع الخاص الياباني إلى أفريقيا في الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢.

تعزيز النمو الاقتصادي

مقدمـــة

ستقوم عملية المؤتمر بتعزيز ''أفريقيا النابضة بالحياة'' ونموها الاقتصادي المتسارع وتنوعها من خلال توفير الدعم لتنمية البنية التحتية والتجارة والاستثمار والسياحة والزراعة. وستسعى إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي الذاتي الذي يرتبط بفعالية بالحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتشجيع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص، على العمل معا دعما للجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل التوسع في النمو والتعجيل به بعدة طرق منها تنمية مواردها البشرية.

البنية التحتية

من الضروري إقامة شبكة للبنية التحتية لتعزيز ودعم التوسع في الصناعة والتجارة والاستثمار وأيضا الزراعة. وأوضح تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى مؤتمر قمة غلين ايغلز لمجموعة الثمانية أنه يلزم توفير مساعدات إضافية قيمتها ١٠ بلايين دولار سنويا للوفاء باحتياجات أفريقيا من البنية التحتية بحلول عام ٢٠١٠. ويعكف الخبراء الأفارقة الآن على صياغة خطة استراتيجية متوسطة – طويلة الأجل، مما سيجعل من الضروري التوسع في البنية التحتية الإقليمية وبناء القدرات من أجل الصيانة والإدارة.

الإجراءات المطلوب اتخاذها في السنوات الخمس المقبلة في إطار عملية المؤتمر

ستركز عملية المؤتمر على ما يلي:

١ – البنية التحتية الإقليمية للنقل، بما فيها الطرق والموانئ

٢ – البنية التحتية الإقليمية للطاقة

٣ – البنية التحتية المتصلة بالمياه

٤ – المشاركة المعززة للمؤسسات الإقليمية

٥ – تعزيز الشراكة العامة – الخاصة في مجال البنية التحتية

١ – البنية التحتية الإقليمية للنقل

– تقديم المساعدة المالية والتقنية لتخطيط ممرات النقل الإقليمية والموانئ الدولية وتشييدها وتحسينها.

- دعم بناء القدرات من أجل إدارة البنية التحتية الإقليمية وصيانتها.
- التوسع في تيسير الإجراءات عبر الحدود من قبيل مركز الحدود ذو المنفذ الواحد.
- دعم التعاون الفني للتنمية المجتمعية الشاملة إلى جانب تنمية البنية التحتية.

٢ - البنية التحتية الإقليمية للطاقة

- تعزيز التعاون لتقديم وحدة إمداد متواصل بالطاقة للمنطقة بأسرها، وبناء القدرة على إدارة شبكات الطاقة الإقليمية وصيانتها.

٣ - البنية التحتية المتصلة بالمياه

- دعم مبادرات تطوير المياه للزراعة من أجل التوسع على عجل في حصة الأرض المروية، وغير ذلك من البنى التحتية المحسنة الخاصة بالسيطرة على المياه وإدارتها.

٤ - المشاركة المعززة للمؤسسات الإقليمية

- دعم بناء القدرات للجماعات الاقتصادية الإقليمية والمصارف الإنمائية الإقليمية من أجل تخطيط برامج البنية التحتية وتمويلها وتنفيذها على نحو أفضل، وتقديم المساعدة التقنية لتخطيط الاستثمار في البنية التحتية الإقليمية.

٥ - تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية

- تعزيز ودعم ومساندة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية من قبيل الموانئ والسكك الحديدية ومحطات الطاقة الكهربائية لزيادة الفرص للقطاع الخاص باستخدام التدفقات الرسمية الأخرى.

التجارة والاستثمار والسياحة

تقوم الحكومات الأفريقية، اعترافا منها بأهمية التجارة والاستثمار بالنسبة للنمو الاقتصادي المستدام والحد من الفقر، ببذل الجهود لتشجيع التجارة وجذب الاستثمار الأجنبي، استنادا إلى تجارب الاقتصادات الآسيوية. ويعمل الاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والمجموعات الاقتصادية الإقليمية أيضا على وضع سياسات تجارية إقليمية مشتركة بما فيها إدخال تحسينات على الإطار القانوني والتنظيمي والبنية التحتية الإقليمية من أجل تشجيع التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، وتيسير إدماج أفريقيا في ركب

الاقتصاد العالمي. وفي هذا السياق، ترمي عملية المؤتمر إلى تحقيق زيادة كبيرة في التجارة مع البلدان الأفريقية والاستثمار فيها بالتعاون مع القطاع الخاص.

الإجراءات المطلوب اتخاذها في السنوات الخمسة المقبلة في إطار عملية المؤتمر

ستدعم عملية المؤتمر الجهود الرامية إلى:

١ - تعزيز التجارة والتوسع فيها

٢ - تشجيع الاستثمار الأجنبي

٣ - المساعدة في تنمية القطاع الخاص

٤ - تشجيع السياحة

١ - تعزيز التجارة والتوسع فيها

- إتاحة الوصول إلى الأسواق دون فرض رسوم أو نظام الحصص على جميع المنتجات التي منشؤها أساسا أقل البلدان الأفريقية نموا كافة.
- النهوض بـ ''المعونة لصالح التجارة'' من أجل زيادة القدرة التنافسية العالمية للبلدان الأفريقية عن طريق التعجيل بالمساعدات، بما في ذلك ''مبادرة اليابان الإنمائية من أجل التجارة''، ومساندة إكمال مفاوضات برنامج الدوحة الإنمائي لمنظمة التجارة العالمية على نحو مبكر وعادل ومتوازن.
- المساعدة في تطوير المنتجات وتشجيع الصادرات في أفريقيا، عن طريق زيادة التوسع في مبادرة ''قرية واحدة، منتج واحد''.
- تعزيز قدرات إدارة البنية التحتية من خلال مشاريع مثل مركز الحدود ذو المنفذ الواحد.
- تقديم المساعدة لتحسين الممارسات التجارية وبناء القدرات في صنع السياسات التجارية والتنسيق بين البلدان الأفريقية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

٢ - تشجيع الاستثمار الأجنبي

- تقديم المساعدة لتحسين مناخ الاستثمارات بما في ذلك الأطر القانونية والتنظيمية في البلدان الأفريقية.

- دعم إقامة منبر إعلامي واستشاري بشأن مناخ الأعمال التجارية للشركات الخاصة التي تعتزم دخول الأسواق الأفريقية.

- استخدام مصادر التمويل الرسمي على نحو أكثر فعالية، من قبيل الائتمان الاستثماري وتأمين الاستثمار والتجارة للتوسع في الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتعزيز تدفقات رأس المال الخاص إلى أفريقيا.

- تقديم المساعدة لبناء القدرات من أجل تحسين الإدارة الاقتصادية وإدارة الشركات.

٣ - المساعدة في تطوير القطاع الخاص

- دعم البلدان الأفريقية في تخطيط استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية وتنفيذها، استنادا إلى التجارب الآسيوية حسب الاقتضاء.

- تقديم الدعم التقني لتحسين الإنتاجية والتنافسية وخبرات قطاع الأعمال في الصناعات الواعدة، مع مراعاة فعالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- التوسع في المساعدات المقدمة لدعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والصناعات المحلية.

- التعاون مع المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية لتعزيز القطاع المالي بعدة طرق منها تنمية أسواق السندات المحلية وآليات تمويل العملات المحلية.

- تقديم المساعدات الفنية والمالية لتعزيز استخدام موارد الطاقة والموارد المعدنية بالاعتماد على الذات.

٤ - تشجيع السياحة

- تشجيع جهود البلدان الأفريقية ومساعدتها في معالجة القيود التي تفرضها مسائل الأمن وإدارة الضيافة والبيئة التحتية والبيئة على تنمية السياحة بعدة طرق منها برامج التدريب على السياحة.

- دعم منظمي السياحة لزيادة التعريف بالمقاصد السياحية الأفريقية، وتحسين المعرفة بالقارة وما لديها من إمكانيات.

- استغلال الفرصة التي توفرها نهائيات كأس العالم لكرة القدم التي ستقام في عام ٢٠١٠ في جنوب أفريقيا لدعم تعزيز السياحة على المدى الطويل من خلال أحداث من قبيل معارض السفريات.

الزراعة والتنمية الريفية

يعيش سبعون في المائة، أو ٢٣٠ مليون نسمة، من الفقراء في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في مناطق ريفية، ومن المهم زيادة الإنتاج الغذائي والإنتاجية الزراعية لكفالة الأمن الغذائي والحد من الفقر والنمو الاقتصادي في أفريقيا. وفي حين أن القطاع الزراعي يمكن أن يكون قوة دافعة للاقتصاد الأفريقي، فقد باتت الزيادة المستمرة في أسعار الغذاء والسماد والوقود أشد خطرا على الأمن الغذائي.

وقد أدركت البلدان الأفريقية أهمية القطاع الزراعي بالنسبة للتنمية، وتقوم بتنفيذ برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وهو يسعى إلى تحسين الإنتاجية الزراعية لتحقيق متوسط معدل نمو سنوي قدره ٦ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وفي إطار هذا البرنامج، التزمت البلدان الأفريقية، وفقا لإعلان مابوتو للاتحاد الأفريقي عام ٢٠٠٣، بتخصيص ١٠ في المائة على الأقل من موارد الميزانية الوطنية للزراعة والتنمية الريفية خلال خمس سنوات.

وسينطوي دعم الزراعة في إطار عملية المؤتمر على الاهتمام بالأثر البيئي للأنشطة الزراعية، وتمكين النساء اللواتي تقمن بدور حيوي في الزراعة، وتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب بما في ذلك التعاون الثلاثي.

الإجراءات المطلوب اتخاذها في السنوات الخمس المقبلة في إطار عملية المؤتمر

ستسعى عملية المؤتمر إلى المواءمة مع برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا بهدف:

١ - تعزيز القدرة على زيادة الإنتاج الغذائي والإنتاجية الزراعية

٢ - تحسين سبل الوصول إلى الأسواق والتنافسية الزراعية

٣ - دعم الإدارة المستدامة للموارد المائية واستخدام الأراضي

١ - تعزيز القدرة على زيادة الإنتاج الغذائي والإنتاجية الزراعية

- تقديم المساعدة للتوسع في البحوث الزراعية والخدمات المجتمعية والاستشارية، بما في ذلك التكيف مع التغير المناخي وتطوير أنواع محاصيل جديدة وتحسين خصوبة التربة والتكنولوجيات الزراعية الأخرى، وزيادة عدد الفنيين الزراعيين من خلال دعم التعليم المتصل بالزراعة والتدريب الذي يراعي الفوارق بين الجنسين.

- مساعدة منظمات صغار الملاك والمزارعين في التكيف مع التكنولوجيات الجديدة، وتوسيع رقعة الأرض الزراعية، واستخدام المدخلات، واستحداث الآلات والمعدات الملائمة لزيادة الانتاجية.

- زيادة انتاجية الأرز من خلال تطوير القدرات على التكيف مع إدارة المحاصيل بانتظام، والمناهج الجديدة بما فيها التوسع في استخدام مبادرة الأرز الجديد لأفريقيا بهدف مضاعفة إنتاج الأرز في البلدان الأفريقية في عشر سنوات.

- تعزيز الشبكات الإقليمية لفرض السيطرة على الآفات وأمراض الحيوان عبر الحدود.

٢ - تحسين سبل الوصول إلى الأسواق والتنافسية الزراعية

- زيادة الاستثمارات في البنية التحتية المادية، من قبيل الطرق والموانئ ومرافق السوق، للحد من تكلفة النقل، وتحسين نسبة أسعار التجزئة إلى أسعار المزارع، وتخفيض النسبة المئوية للفاقد بعد الحصاد، وزيادة النسبة المئوية للإنتاج الزراعي المباع.

- تقديم المساعدة التقنية والمالية للمزارعين للارتقاء بسلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة، وتلبية معايير الإنتاج والتصدير الزراعي.

- التوسع في تقديم الائتمان لصغار الملاك، لاسيما النساء، لتيسير استيعابهم للتكنولوجيات والمدخلات الجديدة، والتعجيل بإدماجهم في سلسلة أنشطة الأعمال الزراعية المضيفة للقيمة.

- دعم الأنشطة الرائدة لتعزيز مشاركة صغار المزارعين والمؤسسات وصغار التجار في عمليات المناقصة.

٣ - دعم الإدارة المستدامة للموارد المائية واستخدام الأراضي

- دعم الإصلاحات في تمليك الأراضي وحيازتها واستخدامها لزيادة سلطة صغار الملاك في صنع القرار بشأن استخدام الأرض والتصرف فيها.

- تعزيز تطوير البنى التحتية لإدارة موارد المياه وإعادة تأهيلها وصيانتها للمساهمة في الجهود المشتركة الرامية إلى التوسع في الأراضي المروية بنسبة ٢٠ في المائة على مدى خمس سنوات.

- تعزيز قدرات إدارة موارد المياه من خلال تحسين أساليب حراثة الأراضي وتجميع المياه وتخزينها، والأخذ بالتكنولوجيات الجديدة وبناء قدرات الحكومات المحلية ومنظمات المزارعين.

- توفير التمويل لمشاريع إدارة المياه والري التي يديرها المجتمع المحلي على نطاق ضيق من أجل الأسواق المحلية، والمشاريع الفردية لصغار الملاك من أجل الأسواق عالية القيمة

تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

مقدمة

يعد عام ٢٠٠٨ منتصف الطريق المؤدي إلى عام ٢٠١٥ المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويعد تسريع التقدم في أفريقيا أمرا حاسما وتشير الإحصاءات إلى أن العديد من البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى لن تتمكن من تحقيق الأهداف، وأنه ما زالت هناك معضلات خطيرة من قبيل ارتفاع معدلات الوفيات النفاسية وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي حين أن التنمية الاقتصادية ضرورية من أجل الحد من الفقر، فمن المهم أيضا أن تصل ثمار النمو الاقتصادي إلى جميع أفراد المجتمع، بمن فيهم الأكثر حرمانا، وألا تقتصر على قلة متميزة.

ومن أجل تعزيز جهود تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، سيركز مؤتمر طوكيو الدولي على فكرة ''الأمن البشري'' التي ترمي إلى إقامة مجتمعات يتمتع فيها الأفراد بالحماية من تهديد حياتهم، وسبل كسب رزقهم وكرامتهم وتمكينهم من تحقيق كامل إمكانياتهم. وسيجري في مجال ''تعزيز الأمن البشري'' إيلاء تركيز خاص على النهج التي تبدأ من القاعدة إلى القمة، وتتسم بالشمول، وتعدد القطاعات والقائمة على المشاركة والتي تشجع التعاون فيما بين الحكومات القومية والمحلية، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، وغيرها من الفاعلين الآخرين. وإيلاء الاهتمام الواجب للترابط القائم بين كل هدف من الأهداف الإنمائية للألفية، وستبادر عملية مؤتمر طوكيو بالتركيز على مجالي الصحة والتعليم، حيث أن التأخيرات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في هذه المجالين واضحة كل الوضوح، وستشجع التنمية المجتمعية، والمساواة بين الجنسين، والمشاركة النشطة للمجتمع المدني.

التنمية المجتمعية

تعتبر التنمية والتمكين المجتمعيين عنصران حيويان للأمن البشري المعزز، وتستوي في ذلك المناطق الريفية والحضرية. ونظرا لأن المرأة تؤدي دورا هاما في التنمية المجتمعية، فلا غنى عن المنظور الجنساني في ذلك المجال.

وللاعتبارات الثقافية أهمية أيضا في ضمان التنمية المجتمعية. وعلاوة على ذلك، فلا غنى عن نهج ذي أساس مجتمعي من أجل توطيد السلام خلال المرحلة الانتقالية.

وفي الإعلان المتعلق بالعمالة وتخفيف وطأة الفقر في أفريقيا، اعترف أعضاء الاتحاد الأفريقي بأهمية معالجة التنمية الاجتماعية، والحد من الفقر وخلق فرص العمل بطريقة متسقة ومتكاملة، والتزموا بتمكين الفقراء والضعفاء، ولا سيما في المجتمعات الريفية والاقتصاد الحضري غير الرسمي، والعاطلين وأشباه العاطلين.

الإجراءات التي ستتخذ في الخمس سنوات القادمة في إطار عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا

ستركز عملية مؤتمر طوكيو الدعم على ما يلي:

١ - التنمية المجتمعية ''الشاملة'' على الصعيدين العالمي والمحلي.

٢ - النهج المجتمعي القائم على محاور عملية.

١ - التنمية المجتمعية "الشاملة" على الصعيدين العالمي والمحلي

- دعم النهج الإنمائي الشامل الذي يركز على المجتمع المحلي والاستناد إلى الخبرات من قبيل مبادرة القرية الأفريقية والقرية الأفريقية في الألفية.
- توفير المساعدة الفنية، ومهارات التسويق والتمويل البالغ الصغر من أجل إيجاد فرص العمل اللائق، ولا سيما للشباب، وإدرار الدخل عن طريق التعاون مع التعاونيات.
- توسيع مشروع قرية واحدة، منتج واحد.

٢ - النهج المجتمعي القائم على محاور عملية

- تقديم مجموعة شاملة من الخدمات في المدارس ومراكز التعليم المجتمعية، تشمل المياه والمرافق الصحية، والوجبات المدرسية، والإسعاف الأولي وخدمات الإحالة، ومحو الأمية، وتعليم المهارات الحياتية، بالإضافة إلى التعليم الأساسي.
- تشجيع مشاركة السكان المحليين في الإدارة المدرسية (''المدرسة للجميع'') بغية تعزيز إمكانية حصولهم على نتائج التعليم والتعلم، ولتقوية الروابط مع الاقتصاد المحلي من خلال برامج التغذية بالمنتجات المحلية.
- دعم التعاونيات المحلية على إدارة مصادر المياه بغية إدرار المال اللازم للتعليم، والصحة والمبادرات الزراعية.
- تحسين المراكز الصحية بوصفها مجالا رئيسيا للدعم وتوفير التدريب للعاملين في المجالين الصحي والطبي.

- تحسين المستوطنات البشرية عن طريق إنشاء لجان للتنمية المجتمعية بغية تحسين السكن، والصرف الصحي، ومرافق إمدادات المياه وتصريفها.

التعليم

بغية تحقيق هدف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية، تحتاج البلدان الأفريقية إلى وضع خطط شاملة بشأن قطاع التعليم وتخصيص موارد كافية من الميزانية القومية لتنفيذها ولتنمية القدرات ذات الصلة. ولن تكتفي عملية مؤتمر طوكيو بدعم هذه الجهود فحسب بل أيضا تعزيز التعليم وتنمية الموارد البشرية التي تؤدي إلى النمو والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية المستدامة. وعند القيام بذلك، يتعين السعي لبذل الجهود من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم والتآزر مع قطاعات أخرى تشمل الصحة والمياه والمرافق الصحية.

وحدد ''العقد الثنائي في أفريقيا'' (٢٠٠٦-٢٠١٥)، الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، مجالات ذات أولوية لقطاع التعليم تمثلت في نوع الجنس والثقافة، ونظم معلومات إدارة التعليم، وتنمية قدرات المدرسين، والتعليم والتدريب، والتعليم العالي، والتعليم التقني والمهني والتدريب، والمناهج الدراسية، ومواد التعليم والتعلم، وإدارة الجودة. وفي هذا الإطار، تهدف البلدان الأفريقية إلى تطوير نظم معلومات عاملة وطنية لإدارة التعليم، وتحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، وسد الفجوة الجنسانية في المشاركة في دراسة الرياضيات، والعلوم والتكنولوجيا في مرحلة التعليم العالي.

الإجراءات التي ستتخذ في السنوات الخمس القادمة في إطار عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا

ستركز عملية مؤتمر طوكيو، فيما يتعلق بالتزامات البلدان الأفريقية والإجراءات التي اتخذتها، على الجهود الأفريقية على النحو التالي:

١ - التعليم الأساسي – توسيع نطاق إمكانية الحصول عليه ونوعيته

٢ - التعليم التالي للتعليم الأساسي والتعليم العالي/البحث

٣ - النهج القائم على تعدد القطاعات

٤ - إدارة التعليم

١ – التعليم الأساسي – توسيع نطاق إمكانية الحصول عليه ونوعيته

- دعم تشييد وإصلاح مباني المدارس والهياكل الأساسية ذات الصلة.
- تقديم المساعدة لتدريب مدرسي المدارس الابتدائية والثانوية واستبقائهم ودعم إنشاء وتوسيع نظم ومنظمات تدريب المدرسين.
- تعزيز تنمية قدرات إدارة التعليم المحلية والإدارة المدرسية ذات الأساس المجتمعي من خلال برنامج ''التعليم للجميع''.
- تشجيع تبادل المعارف/الخبرات داخل أفريقيا وفيما بين آسيا وأفريقيا بشأن موضوعات من قبيل المناهج الدراسية ذات الحساسية الثقافية والجنسانية، ومواد التعلم وأدلة التدريب.

٢ – التعليم التالي للتعليم الأساسي والتعليم العالي/البحث

- تعزيز تنمية الموارد البشرية دعما للقطاعات الإنتاجية عن طريق توسيع نطاق معاهد التعليم الفني والمهني والتدريب.
- تقوية الشراكة فيما بين الجامعات والكليات ومعاهد البحث من خلال الأبحاث المشتركة وتبادل الباحثين والطلاب بغية توسيع نطاق البحث والمعرفة المتراكمة في مجالي العلوم والتكنولوجيا.
- تشجيع الحوارات الحكومية الدولية الرفيعة المستوى بغية تعزيز التعاون في مجالي العلوم والتكنولوجيا.

٣ – النهج القائم على تعدد القطاعات

- إنشاء بيئة مدرسية مواتية للأطفال من خلال مجموعة شاملة من المساعدات تشمل مرافق المياه الآمنة والصرف الصحي تضم مراحيض مستقلة للبنين والبنات، والتغذية المدرسية، أو الغذاء في مقابل التعليم (حصة من الغذاء يأخذها الأطفال إلى بيوتهم) والإسعاف الأولي وخدمات الإحالة.
- تعزيز تعليم المهارات الحياتية، ويشمل ذلك مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتحسين سلوكيات النظافة الصحية.

٤ - إدارة التعليم

دعم الجهود الرامية إلى تحسين إدارة التعليم ويشمل ذلك جمع وتحليل المعلومات/البيانات ذات الصلة بالتعليم بغية تفهم الاحتياجات التعليمية وتلبيتها.

الصحة

تواجه أفريقيا، ولا سيما أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، تحديات خطيرة من قبيل تفشي الأمراض المعدية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، والملاريا، وشلل الأطفال، وارتفاع معدل وفيات الرضع ونسبة الوفيات النفاسية. وبالإضافة إلى ذلك، ستشكل التهديدات الناشئة المتمثلة في تغير المناخ وأزمة الغذاء العالمية تحديات جديدة في وجه تحقيق سلسلة من الأهداف الصحية، تبدأ من مكافحة الأمراض المعدية إلى التخفيف من عبء سوء التغذية. وتشكل هذه التحديات قيودا خطيرة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لذلك تدعو الحاجة إلى نهج شامل متعدد القطاعات يشمل، ضمن مسائل أخرى، المياه المأمومة والمرافق الصحية، والتغذية، والتعليم الأساسي، والمساواة بين الجنسين.

واستنادا إلى هذه الخلفية اعتمد وزراء الصحة في بلدان الاتحاد الأفريقي في الاجتماع المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ ''استراتيجية الصحة في أفريقيا'' بغية تعزيز النظم الصحية الشاملة في أفريقيا. ووضع الاتحاد الأفريقي استراتيجيات إقليمية بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بالأمراض والصحة منها ''إعلان وإطار عمل أبوجا بشأن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والأمراض والمعدية الأخرى ذات الصلة'' الذي كان هدف البلدان الأفريقية منه تخصيص ١٥ في المائة من الميزانية العامة لقطاع الصحة، و''الاستراتيجية الإقليمية الأفريقية المتعلقة بالتغذية''، فضلا عن ''خطة عمل مابوتو لتفعيل إطار السياسة القارية من أجل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في أفريقيا''، و''الإطار الاستراتيجي المشترك لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة ببقاء الطفل في أفريقيا''، ويجري بذل الجهود وفقا لذلك.

الإجراءات التي ستتخذ في الخمس سنوات القادمة في إطار عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا

ستنخرط عملية مؤتمر طوكيو، فيما يتعلق بالتزامات البلدان الأفريقية وإجراءاتها في ما يلي:

١ - تعزيز النظم الصحية

٢ - تحسين صحة الأم، وحديثي الولادة والأطفال

٣ - تدابير مكافحة الأمراض المعدية

١ - تعزيز النظم الصحية

- تعزيز التدريب واستبقاء العاملين في مجال الصحة بغية الإسهام في الجهود المشتركة الرامية إلى تحقيق هدف منظمة الصحة العالمية المتمثل في بلوغ عدد العاملين في مجال الصحة ٢,٣ عامل كل ٠٠٠ ١ شخص في أفريقيا.
- تحسين تقديم الخدمات الصحية، بوسائل تشمل توسيع الهياكل الأساسية للصحة ومرافقها.
- تشجيع إنشاء نظم لرصد الصحة وتقييمها بغية التمكن من إصدار قرارات بشأن السياسة العامة تقوم على معلومات صحية دقيقة.
- تشجيع البحث الطبي وممارسات الخدمات الطبية النموذجية والاعتراف بها من أجل مكافحة الأمراض المعدية في أفريقيا من خلال جائزة هيديو نوغوشي الأفريقية.

٢ - تحسين صحة الأم وحديثي الولادة والأطفال

- دعم التدخلات التي تركز على الحد من معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ومن نسبة الوفيات النفاسية.
- تعزيز الرعاية المستمرة للنساء والأطفال على مدى فترات ما قبل الحمل، والحمل، والولادة والطفولة عن طريق التدخلات ذات التأثير العالي من قبيل توفير التحصين والمغذيات الدقيقة للأطفال.
- دعم الجهود الدولية الرامية إلى حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية.
- الإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى زيادة نسبة حالات الولادات التي تتم تحت إشراف قابلات ماهرات في أفريقيا إلى ٧٥ في المائة في خمس سنوات وفق ما تهدف إليه منظمة الصحة العالمية.

٣ - تدابير مكافحة الأمراض المعدية

- دعم الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

- تقوية المؤسسات الحكومية المركزية من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإيلاء الأولوية للوقاية من الإصابات الجديدة به.

- دعم الجهود الرامية إلى الحد من تفشي السل والوفيات النفاسية بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥ مقارنة بمستويات عام ١٩٩٠، بوسائل منها الوقاية، والفحص الاختباري وأنشطة العلاج في إطار الدورة العلاجية القصيرة الأجل بالملاحظة المباشرة.

- تعزيز التنفيذ الفعال لأنشطة مكافحة الملاريا عن طريق خليط من تدابير الوقاية تشمل توزيع الناموسيات والمعالجة بالمبيدات الحشرية الطويلة المفعول، وزيادة الوعي وتوفير العناية التمريضية.

- دعم الجهود الشاملة الرامية إلى القضاء على شلل الأطفال في أفريقيا، من خلال المراقبة وحملات التحصين.

- بذل الجهود من أجل مكافحة الأمراض الاستوائية المهملة من خلال زيادة الوعي، والعلاج وإمكانية الحصول على المياه الآمنة والصرف الصحي.

توطيد السلام والحكم الرشيد

مقدمة

أحرزت أفريقيا مؤخرا تقدما كبيرا في وضع حد للتراعات والنهوض بأنشطة إعادة التأهيل، بما في بذلك الجهود المبذولة في مجال بناء الهيكل الأفريقي للسلام والأمن وتعزيز الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وهذه فرصة لم يسبق لها مثيل أمام أفريقيا من أجل توطيد السلام وتعزيز الحكم الرشيد. فالتراعات تشكل بحق عقبة كبيرة أمام تحقيق الأمن والتنمية للبشرية.

وينطوي توطيد السلام على مراحل مختلفة وطائفة متنوعة من الإجراءات تشمل منع نشوب التراعات والوساطة بين الأطراف والتفاوض بشأن اتفاقات السلام وإعادة إقرار الأمن والنظام العام وصونهما وتوفير المساعدة الإنسانية ودعم أنشطة إعادة التأهيل وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وترشيد الحكم الديمقراطي. وتتطلب كل هذه العمليات دعما متسقا ومتواصلا لكي تتحقق على نحو لا يترك مجالا للانتكاس.

وتنتشر التراعات بسهولة في أفريقيا حيث توجد حدود مشتركة بين العديد من البلدان مما يقتضي أخذ الجوانب الإقليمية في الاعتبار لدى توطيد السلام. كما يلزم بذل

الجهود في مجال منع نشوب النزاعات وإدارة المخاطر من أجل تقليل الأضرار إلى أدنى حد ممكن في حالة اندلاع النزاعات. وتساعد النهج المجتمعية والتشاركية التي تركز على تعزيز قدرات السكان المحليين في تشجيع البلدان الأفريقية على التحكم في زمام الأمور. كما أن أضعف فئات المجتمع من قبيل النساء والأطفال والمسنين والمعوقين بحاجة إلى الحماية والدعم بشكل خاص. وفي الوقت نفسه، ينبغي التشديد على أهمية تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات والممارسات السليمة فيما بين الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية المعنية بأنشطة بناء السلام.

الإجراءات التي يتعين اتخاذها في السنوات الخمس المقبلة في إطار عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا

ستركز عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا تحديدا على:

١ - منع نشوب النزاعات

٢ - تقديم المساعدة في المجال الإنساني وفي مجال التعمير

٣ - إعادة إقرار الأمن وصونه

٤ - تعزيز الحكم الرشيد

١ - منع نشوب النزاعات

- الإسهام في تطوير فعالية تشغيل نظم الإنذار المبكر في أفريقيا، بما في ذلك النظام القاري للإنذار المبكر المعتزم إنشائه في إطار الهيكل الأفريقي للسلام والأمن.

٢ - تقديم المساعدة في المجال الإنساني وفي مجال التعمير

- دعم الانتعاش المبكر وتدخلات الأثر السريع، بما في ذلك تقديم المساعدة إلى البنى التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية، وإلى عملية عودة اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة إدماجهم.

- دعم الأسر المعيشية من خلال توفير التدريب المهني، وخلق فرص العمل، وتقديم المساعدة الأولية للمشاريع الصغرى والقطاع الزراعي.

- مساعدة الجهود الرامية إلى حماية أضعف فئات المجتمع، ولا سيما من خلال تحسين فرص الوصول إلى التعليم من أجل إعادة إدماج الأطفال والمراهقين المتضررين من النزاع المسلح في المجتمع.

- دعم الجهود المبذولة في مجال نزع سلاح المجموعات المسلحة وإزالة الألغام وتدمير الذخائر غير المنفجرة وإدارة مخزونات الأسلحة الصغيرة وجمعها مما سيساهم في إعادة إقرار أجواء السلامة والأمن والحكم الرشيد، وكذلك في جهود الأعمال الإنسانية والتعمير.

- زيادة تعزيز الإجراءات المتعلقة بالألغام، بما في ذلك التثقيف للحد من مخاطر الألغام، والمساعدة المقدمة للضحايا ومشاريع إزالة الألغام بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

- تشجيع مساهمة القطاع الخاص في جهود بناء السلام.

٣ - إعادة إقرار الأمن وصونه

- تعزيز قدرة العنصر العسكري والشرطة والمدنيين في البلدان الأفريقية المشاركة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام.

- تعزيز مراكز عمليات حفظ السلام في أفريقيا وتشجيع تبادل الخبرات بين آسيا وأفريقيا.

- دعم القوة الاحتياطية الأفريقية في إطار الهيكل الأفريقي للسلام والأمن.

- مساعدة الجهود المبذولة لتعزيز الرقابة عبر الحدود والتعاون الإقليمي لضبط تدفق الأسلحة الصغيرة وعمليات التهريب والاتجار بالبشر.

٤ - تعزيز الحكم الرشيد

- دعم تنفيذ برامج العمل الواردة في تقرير الاستعراض القطري للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

- تقديم المساعدة لبناء القدرات على مستوى النظم القانونية والرقابة المالية والخدمات العامة.

- تعزيز إدارة الاقتصاد من خلال مبادرة الاستثمار الأفريقية المشتركة بين الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

معالجة مسائل البيئة وتغير المناخ

مقدمة

تمثل معالجة مسألة تغير المناخ تحديا ملحّا لأفريقيا بالنظر إلى ضعفها في مواجهة الآثار السلبية من قبيل ازدياد وتيرة وحدّة موجات الجفاف والفيضانات. ومن أجل إيجاد ''مجتمع عالمي مستدام''، لا بد لجميع البلدان، بما فيها البلدان الأفريقية، أن تتعاون في إنشاء إطار فعال لتغير المناخ يتجاوز عام ٢٠١٢، وأن تتخذ إجراءات نحو تحقيق هدف خفض انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي.

وستساهم عملية مؤتمر طوكيو الدولي في تعزيز الحوار المتعلق بالسياسات العامة في مجال تغير المناخ ودعم إنشاء إطار فعال وتعزيز المساعدة المقدمة إلى البلدان الأفريقية التي تبذل جهودا لخفض انبعاثات غازات الدفيئة وتحقيق النمو الاقتصادي بأسلوب متسق، وذلك في مجالات تخطيط السياسات وتدابير التخفيف وسبل الحصول على الطاقة النظيفة والتكيف مع تغير المناخ. وفيما يتعلق بالتكيف، ستنهض عملية مؤتمر طوكيو بالإدارة الفعالة للموارد المائية، إضافة إلى الجهود المبذولة في المجالات ذات الصلة من قبيل الصحة والزراعة والأمن الغذائي.

وفي هذا السياق، من المهم تعزيز نهج تشاركي يشمل طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات المركزية والمنظمات الدولية والحكومات المحلية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، يلزم تنسيق الجهود المبذولة في إطار مبادرات مختلفة منها ''شراكة الأرض الباردة'' بين اليابان وأفريقيا. وفي أفريقيا، يجري بذل الجهود على المستوى الوطني وكذلك ضمن الأطر الدولية والإقليمية التي أنشأتها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

الإجراءات التي يتعين اتخاذها في السنوات الخمس المقبلة في إطار عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا

ستقوم عملية مؤتمر طوكيو بتعزيز الجهود المبذولة في المجالات التالية:

١ - تخفيف الآثار

٢ - التكيف

٣ - المياه والمرافق الصحية

٤ - التعليم من أجل التنمية المستدامة

١ - تخفيف الآثار

١ - تعزيز تدابير تخفيف الآثار

- دعم المشاركة النشطة للبلدان الأفريقية في وضع إطار فعال لتغير المناخ يتجاوز عام ٢٠١٢ ويكون محفلا تتخذ فيه جميع البلدان الإجراءات اللازمة وتتعاون فيه بناء على خطة عمل بالي.

- تشجيع وضع المشاريع وتنظيم حملات التوعية من أجل مواصلة تنفيذ آلية التنمية النظيفة ودعم تطوير مؤسسات وقدرات الوكالات الوطنية المعيّنة في كل بلد.

- دعم إعداد وإتاحة المعلومات الأساسية المتعلقة بموارد الغابات واستغلال الأراضي لتشجيع الإدارة المستدامة للغابات والنهوض بمشاريع الحفظ وإعادة التحريج استجابة لمبادرة خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية.

٢ - تشجيع استخدام الطاقة النظيفة وتحسين سبل الحصول على الطاقة

- دعم صياغة سياسات وخطط لتوسيع نطاق استخدام الطاقة المتجددة ومساعدة برامج الطاقة المتجددة، بما في ذلك تيسير نقل تكنولوجيا الإدارة والصيانة.

- دعم إنشاء وإدارة شبكة الطاقة الكهربائية لزيادة تحسين سبل الحصول على الطاقة واستخدامها بكفاءة، وتعزيز فرص حصول الفقراء على الطاقة ذات الكفاءة والتكلفة الميسورة من خلال برامج شاملة للتنمية الريفية.

٢ - التكيّف

- تعزيز المساعدة الفنية من قبيل إعداد وتحديث بيانات الخريطة العالمية لكل أفريقيا، بحيث تصف حالة البيئة فيها بعد خمس سنوات من الآن.

١ - تدابير مواجهة الكوارث الطبيعية

- دعم صياغة خطط الوقاية من الكوارث الطبيعية وأنشطة الطوارئ في حالة وقوعها استنادا إلى تقييم المخاطر في كل منطقة وأوجه ضعفها في مواجهة الكوارث، بما في ذلك الجفاف والفيضانات.

- مساعدة الجهود الرامية إلى إنشاء نظم الإنذار المبكر وتعزيز القدرة على مستوى المجتمعات المحلية لمواجهة الكوارث الطبيعية.

٢ - تدابير مكافحة التصحر

- المساعدة في تطوير وتعميم التكنولوجيات الجديدة والقائمة من أجل استخدام الموارد المائية وحفظ التربة وإعادة التحريج، بما في ذلك استخدام النباتات المقاومة للجفاف.
- دعم الجهود الرامية إلى التوعية من أجل مكافحة التصحر على مستوى المجتمعات المحلية واتخاذ تدابير مناسبة لخفض الرعي المفرط والزراعة المفرطة وإزالة الغابات.

٣ - المياه والمرافق الصحية

١ - الإدارة الفعالة للموارد المائية

- المساعدة في وضع خطط إدارة دورة المياه بناء على تقييم الموارد المائية المحتملة والظروف المحلية المحددة وتحسين القدرة الإدارية على تنفيذ هذه الخطط.
- تشجيع نقل التكنولوجيا والخبرات المتعلقة بإدارة الموارد المائية مع إيلاء الاعتبار الواجب للحالة الخاصة لكل منطقة.

٢ - سبل الحصول على المياه المأمونة والمرافق الصحية

- تشجيع إنشاء مرافق المياه والمرافق الصحية باستخدام تكنولوجيات محتملة التكلفة.
- دعم بناء قدرات مديري ومستخدمي شبكة المياه والمرافق الصحية وتشجيع حملات التوعية لتحسين ممارسات النظافة الصحية بما في ذلك غسل اليدين.

٤ - التعليم من أجل التنمية المستدامة

- تشجيع التعليم من أجل التنمية المستدامة من خلال إدماجه في السياسات والممارسات سعيا لبناء مجتمع أكثر استدامة.

توسيع الشراكات

مقدمة

دأبت عملية مؤتمر طوكيو الدولي على اعتناق مفهومي ''الملكية'' و''الشراكة'' وما فتئ نطاق ''الشراكة'' مع أفريقيا يتسع بصورة مطردة.

ويشكل التعاون بين آسيا وأفريقيا أحد العناصر الرئيسية لعملية مؤتمر طوكيو الدولي ويجري تعزيزه من خلال التعلم المتبادل وتقاسم أفضل الممارسات والتكنولوجيات بين المنطقتين. وتشهد البلدان الأفريقية حاليا عملية اندماج حيث تخطو خطوات واسعة نحو تعميق الشراكات فيما بينها ضمن إطار معاهدة أبوجا. كما حققت إنجازات هامة كما هو

مجسد في خطة عمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، في حين حقق الاتحاد الأفريقي إنجازاته الخاصة بالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية بوصفها أركانا رئيسية في هيكل التعاون القاري. وتكتسي الشراكة ذات القاعدة العريضة والنهج التشاركي الذي يشمل الشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية أهمية حاسمة، ولذلك فإن البلدان الأفريقية تبذل الجهود لإشراك أكبر عدد ممكن من الجهات الفاعلة في عملية التنمية. كما أن تحسين التنسيق فيما بين هؤلاء الشركاء في ظل الملكية الأفريقية أمر ذو أهمية حيوية إذا أريدَ لهذه الجهود أن تحقق أقصى النتائج والآثار المتوخاة على الأرض.

الإجراءات التي يتعين اتخاذها في السنوات الخمس المقبلة في إطار عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا

ستساهم عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية في النهوض بالجهود الرامية إلى:

١ - تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وخاصة التعاون بين آسيا وأفريقيا

٢ - تعميق التكامل الإقليمي

٣ - توسيع الشراكات

١ - تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وخاصة التعاون بين آسيا وأفريقيا

- نقل المهارات والتقنيات بكفاءة، وتبادل المعارف والخبرات وتشجيع البحث المشترك داخل أفريقيا وبين آسيا وأفريقيا.
- تشجيع تبادل الأشخاص والصفقات التجارية والاستثمار والخدمات من أجل تقوية الروابط بين آسيا وأفريقيا.
- تشجيع الاستخدام الكامل للمؤسسات المكلفة بميدان التعاون فيما بين بلدان الجنوب، من قبيل المنظمة الآسيوية للإنتاجية والمنظمات الوطنية للإنتاجية في كل من آسيا وأفريقيا.

٢ - تعميق التكامل الإقليمي

- تشجيع التعاون الثلاثي، سواء في سياق التعاون فيما بين البلدان الأفريقية أو التعاون بين آسيا وأفريقيا، مع الاعتراف بالدور الهام الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

٣ - توسيع الشراكات

- تعزيز تعادل القوة الشرائية اعترافا بالدور الهام الذي يقوم به القطاع الخاص في التنمية الأفريقية.
- تحسين التنسيق مع المجتمع المدني وتشجيع التعاون مع الأوساط الأكاديمية.

تذييل

إنعاش النمو الاقتصادي – البنية التحتية

التدابير المقترحة من اليابان/الشركاء المنفذين	الشركاء المنفذون	الموارد المحتملة، الإسهامات الممكنة
البنية التحتية		
	حكومة اليابان/ وكالة التبادل الدولي اليابانية	**حكومة اليابان/وزارة الخارجية/وكالة التعاون الدولي اليابانية:** منح ومساعدة تقنية من بين ٣٧ بليون ين للبنية التحتية[أ]
		حكومة اليابان: تقديم قروض إلى المشاريع المدرجة تحت هذا القطاع[ب]
١ – النقل		
• تطوير/توسيع ممرات النقل القومية والإقليمية	حكومة اليابان/ وكالة التعاون الدولي اليابانية/ مجموعة البنك الدولي/ مصرف التنمية الأفريقي/المفوضية الأوروبية/الاتحاد المعني بالبنى التحتية في أفريقيا	**مجموعة البنك الدولي:** تحسين الاستفادة من التمويل المشترك لممرات النقل القومية والإقليمية، بتمويل مقدر بـ ٦٠٠ مليون دولار **المفوضية الأوروبية:** ٥,٦ بليون يورو في صندوق التنمية الأوروبي العاشر (تشمل جميع البنى التحتية الطاقة وتبرع قدره ٣٠٠ مليون يورو مقدم إلى الصندوق الاستئماني للاتحاد الأوروبي – أفريقيا للبنية التحتية) للسنوات الخمس المقبلة **مصرف التنمية الأفريقي:** للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢، ٥ بلايين دولار لممرات النقل القومي والنقل الإقليمي. **حكومة اليابان/مجموعة البنك الدولي/مصرف التنمية الأفريقي/الاتحاد المعني بالبنى التحتية في أفريقيا:** استخدم الاتحاد المعني بالبنى التحتية في أفريقيا كنقطة انطلاق لتعزيز تطوير البنى التحتية الإقليمية

التدابير المقترحة من اليابان/الشركاء المنفذين	الشركاء المنفذون	الموارد المحتملة، الإسهامات الممكنة
• تعزيز تيسير إجراءات عبور الحدود	حكومة اليابان (وزارة الخارجية/وزارة المالية)/حكومة المملكة المتحدة (وزارة التنمية الدولية)/وكالة التعاون الدولي اليابانية	**حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/وكالة التعاون الدولي اليابانية:** توسيع نطاق مشروع المراكز الحدودية ذات المنفذ الواحد لتشمل ١٤ موقعا **حكومة المملكة المتحدة (وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة):** تقديم الدعم إلى المراكز الحدودية ذات المنفذ الواحد في إطار برنامج تيسير التجارة الإقليمية في مركز حدودي في منطقة أفريقيا الجنوبية **حكومة اليابان (وزارة المالية):** عقد حلقات دراسية/التدريب وإيفاد خبراء في ميدان الجمارك لدعم مشاريع المراكز الحدودية ذات المنفذ الواحد بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية
٢ - الطاقة		
• دعم التنمية/توسيع مشاريع الطاقة وشبكات النقل والتوزيع	حكومة اليابان/مجموعة البنك الدولي/مصرف التنمية الأفريقي/شراكة أفريقيا - الاتحاد الأوروبي بشأن الطاقة/الاتحاد المعني بالبنى التحتية في أفريقيا/وكالة التعاون الدولي اليابانية	**مجموعة البنك الدولي:** '١' مضاعفة الاقتراض السنوي إلى بليوني دولار وتحديد هدف تعبئة بليوني دولار أخرى في مجال التمويل المشترك، '٢' دعم مجمع الطاقة في أفريقيا الجنوبية ومجمع الطاقة في غرب أفريقيا ومجمع الطاقة في وسط أفريقيا ومجمع الطاقة في شرق أفريقيا بما مجموعه ٥٠٠ مليون دولار سنويا، '٣' ستمول مؤسسة التمويل الدولية أكثر من ١٥ تحالفا للشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص في قطاع الطاقة في السنة المالية ٢٠٠٨-٢٠١١ بتمويل يقدر بـ ٤٠٠-٥٠٠ بليون دولار **مصرف التنمية الأفريقي:** من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢، ٥,٥ بليون دولار لتوليد الطاقة ونقلها وتوزيعها **حكومة اليابان/مجموعة البنك الدولي/مصرف التنمية الأفريقي/الاتحاد المعني بالبنى التحتية في أفريقيا:** استخدام الاتحاد المعني بالبنى التحتية في أفريقيا كنقطة انطلاق لتعزيز تطوير البنى التحتية الإقليمية **الاتحاد الأوروبي:** دعم الدول الأفريقية في السنوات الخمس المقبلة بمبلغ قدره ٣٠٠ مليون يورو

التدابير المقترحة من اليابان/الشركاء المنفذين	الشركاء المنفذون	الموارد المحتملة، الإسهامات الممكنة
إنعاش النمو الاقتصادي – التجارة والاستثمار والسياحة		
التدابير المقترحة من اليابان/الشركاء المنفذين	**الشركاء المنفذون**	**الموارد المحتملة، الإسهامات الممكنة**
١ – تشجيع التجارة وتوسيع نطاقها		
• تشجيع مبادرة ''قرية واحدة، منتج واحد'' القائمة على أساس ''المبادرة الإنمائية للتجارة'' بوضع إطار شامل جديد لتحسين إمكانية وصول أسواق المنتجات الأفريقية إلى اليابان وعن طريق:	حكومة اليابان (وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة)/ منظمة التجارة الخارجية اليابانية	**حكومة اليابان (وزارة الاقتصاد والنقل)/منظمة التجارة الخارجية اليابانية:** توسيع نطاق ميزانية منظمة التجارة الخارجية اليابانية لتشمل مبادرة ''قرية واحدة، منتج واحد''
'١' تقديم المشورة عن المنتجات الأفريقية		
'٢' إيفاد خبراء من اليابان إلى أفريقيا		
'٣' دعوة أفراد أفارقة للمشاركة في بحوث التسويق		
'٤' عقد ندوات عن قطاع الأعمال		
'٥' دعم مشاركة الشركات الأفريقية في المعارض التجارية في اليابان		
'٦' تنفيذ ''خطط التنمية والاستيراد'' لمساعدة الشركات اليابانية في تسويق المنتجات الأفريقية		
• تشجيع تجارة البلدان الأفريقية، وتوسيع نطاق برامج المساعدة المقدمة للتجارة، بما في ذلك عن طريق تعزيز المعرفة لدى البلدان الآسيوية وتقديم المساعدة التقنية	المفوضية الأوروبية والبلدان الأعضاء بالاتحاد الأوروبي/ حكومة اليابان/ وكالة التعاون الدولي اليابانية/مجموعة البنك الدولي/البلدان الآسيوية والشركاء الآخرون	**الاتحاد الأوروبي:** بليونا يورو سنويا منها ٥٠ في المائة لبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ في إطار المعونة المقدمة من الاتحاد الأوروبي للتجارة **حكومة اليابان (وزارة الخارجية):** تقديم مساعدة مالية إلى المشاريع التقنية ذات الصلة بالتجارة بالتعاون مع المنظمات الدولية **وكالة التعاون الدولي اليابانية:** مضاعفة حصة المدربين الأفارقة في ميدان التجارة بمقدار ١٠ أمثال

التدابير المقترحة من اليابان/الشركاء المنفذين	الشركاء المنفذون	الموارد المحتملة، الإسهامات الممكنة
		مجموعة البنك الدولي: تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتبادل المعارف بين البلدان الأفريقية والآسيوية وتقديم مساعدة تقنية لبناء قدرات السياسة التجارية
• دعم بناء القدرات في مجال الممارسات التجارية وتمويل التجارة • تقديم ندوات ودورات دراسية وتوسيع نطاق التأمين على التجارة ودعم عضوية البلدان الأفريقية في وكالة التأمين على التجارة الأفريقية	مجموعة البنك الدولي	**مجموعة البنك الدولي:** '١' توسيع نطاق برنامج تمويل التجارة التابع للمؤسسة المالية الدولية في أفريقيا إلى بليون دولار سنويا، '٢' دعم عضوية البلدان الأفريقية الإضافية في الوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة
• دعم البحوث وبناء القدرات في مجال نوع الجنس والتحويلات: دعم استخدام الفعال للتحويلات لأغراض التنمية المحلية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة	**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:** دعم التنمية المحلية المراعية للمنظور الجنساني بواسطة الصندوق المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للتنمية واليابان لإشراك المرأة في التنمية
• دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والصناعات المحلية	حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)	**حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/اليونيدو:** ٥ ملايين دولار في عام ٢٠٠٨ للتدريب في مجال تنظيم المشاريع
٢ - اجتذاب الاستثمار الأجنبي		
• دعم إدخال تحسينات على النظام القانوني والمناخ الاستثماري '١' استحداث أو تعزيز معلومات ومنتدى للتشاور بشأن مناخ الأعمال التجارية في أفريقيا، '٢' المساهمة في تحقيق الاعتماد على الذات في تطوير الصناعات المحلية ذات القدرة التنافسية وتحسين الإدارة الاقتصادية وإدارة الشركات	حكومة اليابان (وزارة المالية)/الهيئة اليابانية للتجارة الخارجية مصرف اليابان للتعاون الدولي/مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)/ مجموعة البنك الدولي	**حكومة اليابان/الهيئة اليابانية للتجارة الخارجية:** إعطاء معلومات منتظمة عن مناخ الأعمال التجارية في أفريقيا للشركات اليابانية الخاصة **حكومة اليابان/مصرف اليابان للتعاون الدولي/ الأونكتاد/مجموعة البنك الدولي:** تقديم توصيات في مجال السياسات العامة للبلدان الأفريقية على مدى السنوات الخمس المقبلة **حكومة اليابان:** النظر في تقديم الدعم للمبادرة المشتركة بين الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. [قدمت حكومة

التدابير المقترحة من اليابان/الشركاء المنفذين	الشركاء المنفذون	الموارد المحتملة، الإسهامات الممكنة
		اليابان ٦٠٠ ألف ين للمبادرة المشتركة بين الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي خلال السنة المالية ٢٠٠٥-٢٠٠٧] وتعزيز الجهود الأفريقية في مجال إصلاح السياسات الاستثمارية، وذلك باستخدام الصكوك التي أقرتها أطراف متعددة مثل إطار السياسة العامة للاستثمار الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي **مجموعة البنك الدولي**: رفع مستوى الدعم المقدم للمجالس الرئاسية المعنية بالمستثمرين في البلدان الأفريقية، والاعتماد على دراسة المشاريع الأفريقية لتشجيع القطاع الخاص في أفريقيا، وتوسيع نطاق برامج الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، وتعزيز المساعدة التقنية بين آسيا وأفريقيا والتعليم التقني المتعلق بدور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز الشركات الأفريقية
• الاستعانة بتدفقات رسمية أخرى لتشجيع الاستثمار الأجنبي في أفريقيا • استخدام القروض الاستثمارية وتأمين الاستثمار والتجارة بنشاط	مصرف اليابان للتعاون الدولي/ الشركة اليابانية لتأمين التصدير والاستثمار/ مجموعة البنك الدولي	**مصرف اليابان للتعاون الدولي**: إنشاء المرفق الأفريقي للاستثمار التابع لمصرف اليابان للتعاون الدولي، لتقديم الاستثمار في الأسهم، والضمانات، ووسائل التمويل بالعملة المحلية. وسيقدم مصرف اليابان للتعاون الدولي دعما ماليا قدره ٢,٥ بليون دولار خلال ٥ سنوات **مصرف اليابان للتعاون الدولي/المؤسسة المالية الدولية**: تعزيز التعاون على أساس مذكرات التفاهم، لا سيما من أجل تعزيز فعالية المرفق الأفريقي للاستثمار **الشركة اليابانية لتأمين التصدير والاستثمار**: إبرام مذكرة التفاهم المتعلقة بالتعاون مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، وتشجيع مزيد من التجارة وتأمين الاستثمار
• استحداث أطر التشاور الثنائية بما فيها أطر التعاون القانوني الثنائي، مثل معاهدة الاستثمار الثنائية لتحسين مناخ الأعمال التجارية	حكومة اليابان (وزارة الخارجية/ وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة)	**حكومة اليابان (وزارة الخارجية/وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة)**: النظر في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة الاستثمار الثنائية مع البلدان الأفريقية

التدابير المقترحة من اليابان/الشركاء المنفذين	الشركاء المنفذون	الموارد المحتملة، الإسهامات الممكنة
• تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل التنسيق الفعال بين التدفقات المالية الرسمية ورؤوس الأموال الخاصة، وذلك لتوسيع نطاق الممارسات الجيدة في مجال المسؤوليات الاجتماعية للشركات في إقامة روابط مع التدفقات المالية الرسمية	حكومة اليابان	**حكومة اليابان:** إنشاء آلية تيسِّر المساعدة الإنمائية الرسمية لاستكمال أنشطة القطاع الخاص المساهِمة في التنمية الأفريقية **حكومة اليابان:** إيفاد بعثات مشتركة بين القطاعين العام والخاص إلى البلدان الأفريقية
• تشجيع الأعمال التجارية للشركات الأوروبية مع أفريقيا عن طريق منتدى الأعمال التجارية المشترك بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا	المفوضية الأوروبية والبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي	**المفوضية الأوروبية:** دعم إطار الاقتصاد الكلي والبيئة التنظيمية لتنمية المشاريع (مرفق البيئة المؤاتية للقطاع التابع للاتحاد الأوروبي)؛ ستبلغ قيمة مبادرة مناخ الأعمال التجارية المشتركة بين المفوضية الأوروبية وبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ ٢٠ مليون يورو خلال السنة المالية ٢٠٠٨-٢٠١٣
• تشجيع الأعمال التجارية للشركات اليابانية مع أفريقيا من خلال برنامج النهوض بالمؤسسات التجارية المستدامة	حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	**حكومة اليابان (وزارة الخارجية):** دعم برنامج النهوض بالمؤسسات التجارية المستدامة من خلال صندوق الشراكة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:** من أجل تعزيز محاولته إشراك الشركات اليابانية في دعم برنامج النهوض بالمؤسسات التجارية المستدامة في أفريقيا
٣ - تطوير القطاع الخاص		
• دعم البلدان الأفريقية في مجال وضع السياسات المتعلقة باستراتيجيات التنمية الصناعية وتقديم الدعم التقني لتحسين التنمية الصناعية	حكومة اليابان (وزارة الخارجية) وكالة التعاون الدولي اليابانية/رابطة الزمالات التقنية لما وراء البحار/ مجموعة البنك الدولي	**حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/وكالة التعاون الدولي اليابانية:** زيادة حصة القطاع الخاص من برامج التدريب ذات الصلة بالتنمية لـ ١ ٥٠٠ أفريقي بهدف تحسين إنتاجية الصناعات الواعدة، وتنافسية المنتجات سواء في الجودة أو السعر والمهارات التجارية للموظفين **رابطة الزمالات التقنية لما وراء البحار:** تعزيز الأنشطة التدريبية من أجل أفريقيا بهدف تيسير التجارة والاستثمار عن طريق نقل مهارات الصناعة والتسويق من اليابان **مجموعة البنك الدولي:** '١' توسيع نطاق نقل المعارف بين آسيا وأفريقيا في مجال مناخ الأعمال التجارية بما في ذلك مناطق تجهيز الصادرات، وتدريب العمالة على المهارات، واللوجستيات التجارية، والنقل، وإدارة الموانئ

التدابير المقترحة من اليابان/الشركاء المنفذين	الشركاء المنفذون	الموارد المحتملة، الإسهامات الممكنة
		وما إلى ذلك، '٢' المشاركة في تقديم القروض والمساعدة التقنية، والعمل الاستشاري فيما يتعلق بإصلاحات مناخ الاستثمار والتعاون في ٤٠ بلد أفريقي واقعة جنوب الصحراء الكبرى
• دعم البلدان الأفريقية في تطوير الملكية الفكرية ذات الصلة بالنظم والموارد البشرية بغية تحقيق التطوير الذاتي للصناعات المحلية التنافسية وكذلك تحسين مناخ الاستثمار	حكومة اليابان (وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة)/ المنظمة العالمية للملكية الفكرية	**حكومة اليابان (وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة)/ المنظمة العالمية للملكية الفكرية:** منح الصندوق الاستئماني الياباني للمنظمة العالمية للملكية الفكرية مليون دولار من أجل بناء القدرات لجميع بلدان أفريقيا، مع التركيز أساسا على تنمية الموارد البشرية
• دعم المساعدة المالية المقدمة إلى أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والصناعات المحلية	حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/ مصرف التنمية الأفريقي	**حكومة اليابان:** تعزيز الإسهام في المساعدة المعززة للقطاع الخاص المقدمة من مصرف التنمية الأفريقي عن طريق تقديم قرض إضافي (٣٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٨)
• تدعيم القطاع المالي، بما في ذلك تطوير سوق السندات المحلي وآليات التمويل بالعملة المحلية، وتسهيل تبادل الخبرات فيما بين البلدان، وتقديم المساعدة التقنية. وتوسيع نطاق التعاون بشأن الاضطلاع بأعمال التمويل من أجل أفريقيا	مجموعة البنك الدولي/شركاء آخرون	**مجموعة البنك الدولي:** '١' إطلاق شراكة من أجل فعالية التمويل في أفريقيا، '٢' عقد حلقات عمل إقليمية لتبادل الخبرات بشأن ابتكارات القطاع المالي وأفضل ممارساته
• توفير التعاون التقني والمساعدة المالية من أجل تعزيز صناعات الطاقة والموارد المعدنية • توفير التعاون بما في ذلك في ميدان الاستشعار من بعد للموارد المعدنية في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	حكومة اليابان (وزارة الاقتصاد والتجارية والصناعة/ الهيئة القومية اليابانية للنفط والغاز والمعادن	**حكومة اليابان (وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة)/ الهيئة القومية اليابانية للنفط والغاز والمعادن:** تقديم المساعدة التقنية
• مشروع التدريب على قطع الأحجار الكريمة من أجل بلد أفريقي محتمل	التعاون الإنمائي الدولي لتايلند	**الحكومة الملكية لتايلند:** بالنسبة لعام ٢٠٠٩، مبلغ يقدر بـ ٠٠٠ ٦٠ دولار

التدابير المقترحة من اليابان/الشركاء المنفذين	الشركاء المنفذون	الموارد المحتملة، الإسهامات الممكنة
٤ - تشجيع السياحة		
• دعم مشغلي السياحة في البلدان غير الأفريقية لوضع تدابير للتعريف بأفريقيا وتحسين معرفتهم بها وما يتعين تقديمه	مجموعة البنك الدولي	**مجموعة البنك الدولي**: استمرار وتوسيع المشاريع السياحية في ٥ بلدان على الأقل، مع التركيز على تعزيز السياسات وبيئة الأعمال التجارية، والروابط السياحية، وتطوير البنية التحتية والقطاع الخاص
• المشاركة في تشجيع السياحة على المدى الطويل باستغلال أحداث مثل أسواق السفر، وأن تأخذ في اعتبارها دورة ألعاب كأس العالم لكرة القدم لعام ٢٠١٠ في جنوب أفريقيا	حكومة اليابان (وزارة الأراضي والبنى التحتية والنقل والسياحة/وزارة الخارجية)	**حكومة اليابان (وزارة الأراضي والبنى التحتية والنقل والسياحة/وزارة الخارجية)**: النهوض بالقطاع الأفريقي في معرض السفر السنوي
• تنفيذ مشاريع بشأن بناء القدرات بما في ذلك برامج التدريب وإيفاد خبراء بالتعاون مع مراكز التدريب السياحي الإقليمية في أفريقيا	حكومة اليابان	**حكومة اليابان**: مضاعفة حصة المدربين في ميدان السياحة عشرة أضعاف

إنعاش النمو الاقتصادي - الزراعة

التدابير المقترحة من اليابان/الشركاء المنفِّذين	الشركاء المنفِّذون	الموارد المحتملة، الإسهامات الممكنة
الزراعة		
	حكومة اليابان/ وكالة للتعاون الدولي اليابانية	**حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/وكالة التعاون الدولي اليابانية**: إعطاء منح ومساعدة تقنية من مبلغ ٢٦ بليون ين المخصص للزراعة[أ]
		حكومة اليابان: توفير القروض للمشاريع التي تندرج في إطار هذا القطاع[ب]
١ - الزراعة والتصدي لارتفاع أسعار الأغذية (على المدى القصير)		
• تدخلات فورية لمعالجة مسألة ارتفاع أسعار الأغذية: استجابة سريعة لزيادة الإمدادات الغذائية؛ وتقديم المساعدة للمستهلكين؛ تدخلات محددة الهدف	حكومة اليابان/ مجموعة البنك الدولية وشركاء آخرون	**حكومة اليابان**: تقديم المعونة الغذائية في حالات الطوارئ بقيمة ١٠٠ مليون دولار بين أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠٠٨ (تستهدف أساسا أفريقيا)، وتدابير أخرى ستُحدد فيما بعد

التدابير المقترحة من اليابان/الشركاء المنفذين	الشركاء المنفذون	الموارد المحتملة، الإسهامات الممكنة
لأجل التصدي للجوع		
		مجموعة البنك الدولي: تدشين الصندوق العالمي للتصدي للأزمات الغذائية وتنفيذ تدابير محددة الهدف وقصيرة الأجل لتلبية الاحتياجات الطارئة في كل بلد
• الاستجابة على المدى القصير لاحتياجات الأمن الغذائي في حالات الطوارئ من خلال تقديم المعونة الإنسانية وإنشاء شبكة أمان ودعم سبل المعيشة	المفوضية الأوروبية	**المفوضية الأوروبية:** ٣٠٠ مليون يورو
٢ - الزراعة والتصدي لارتفاع أسعار الأغذية (على المدى المتوسط)		
• يدعم الشركاء البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا والتخطيط والبرمجة الاستراتيجيين على الصعيدين الوطني والإقليمي، علاوة على مضاعفة التدخلات في مجالات إدارة الأراضي والمياه والبنية الأساسية (مثل الري) وتنمية الأسواق، وتوسيع التكنولوجيا الزراعية واستيعابها	حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/ مجموعة البنك الدولي	**حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/وكالة التعاون الدولي اليابانية:** '١' إعطاء منح ومساعدة تقنية من مبلغ ٢٦ بليون ين المذكور أعلاه، '٢' تطوير وإعادة تأهيل مرافق الري، بما فيها نظم الري الصغيرة النطاق (١٠٠ ٠٠٠ هكتار) **مجموعة البنك الدولي:** يُقدر القرض بمبلغ ٤ بلايين دولار لتحقيق النمو الزراعي على مدى ٥ سنوات. والهدف الذي تتوخاه المؤسسة المالية الدولية هو توفير مبلغ ٤٠٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠١٠ لدعم الأعمال التجارية الزراعية ليصل إلى بليون دولار من التمويل المشترك في خمسة بلدان رائدة
• تنفيذ البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا لزيادة الإمدادات الغذائية في الأجل المتوسط والبعيد		
• تعزيز منظمات المزارعين المجتمعية وجمعيات مستخدمي المياه، وتوسيع نطاق البحوث والتكنولوجيا الزراعية، وذلك على سبيل المثال من خلال دعم المبادرات المجتمعية والبرامج الإقليمية للبحوث الزراعية		**حكومة اليابان/مجموعة البنك الدولي:** '١' دعم إنشاء صندوق استئماني للبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا (مساهمة اليابان: ٢ مليون دولار)، '٢' زيادة حجم التمويل المشترك وخاصة في مجال الري، '٣' إنشاء صندوق خاص للمنح بمبلغ ٢٠ مليون دولار في إطار الصندوق الياباني للتنمية الاجتماعية من أجل التنمية الريفية، بما في ذلك بناء القدرات لإدارة الأراضي والمياه
• مضاعفة إنتاج الأرز في البلدان الأفريقية في غضون ١٠ سنوات	حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/ وكالة التعاون الدولي اليابانية/ التحالف من أجل تحقيق ثورة	**حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/وكالة التعاون الدولي اليابانية:** إعطاء منح ومساعدة تقنية من مبلغ ٢٦ بليون ين المذكور أعلاه **التحالف من أجل تحقيق ثورة خضراء في أفريقيا:** تقديم الدعم لتطوير محاصيل الأرز، وتحسين التربة، وتعزيز

التدابير المقترحة من اليابان/الشركاء المنفذين	الشركاء المنفذون	الموارد المحتملة، الإسهامات الممكنة
	خضراء في أفريقيا	أسواق الأرز، وتطوير نظم تدبير المياه. ومن المتوقع أن يكون مجموع الدعم المقدم من التحالف في حدود مبلغ ١٠٠ مليون دولار تقريبا على مدى السنوات الخمس أو السبع المقبلة
• تحسين أصناف الأرز ذات الإنتاجية العالية ونشرها في صفوف منظمات المزارعين	حكومة اليابان/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	**حكومة اليابان:** توفير الأموال لبرنامج الأرز الجديد لأفريقيا من خلال صندوق الشراكة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
• دعم التنمية الزراعية والريفية في إطار صندوق التنمية الأوروبي العاشر والبرنامج المواضيعي	المفوضية الأوروبية	**المفوضية الأوروبية:** بليونا يورو (السنوات المالية ٢٠٠٨-٢٠١٣)
• تحسين الأرز الجديد لأفريقيا، وتطوير وتقديم محاصيل مقاومة للجفاف وتحسين خصوبة التربة	حكومة اليابان (وزارة الزراعة والغابات ومصائد الأسماك)/مركز البحوث الدولية الياباني لعلم الزراعة	**حكومة اليابان (وزارة الزراعة والغابات ومصائد الأسماك)/مركز البحوث الدولية الياباني لعلم الزراعة:** الإسهام في النهوض بإنتاجية المنتجات الزراعية (٨٨ مليون ين في السنة المالية ٢٠٠٨)
• تعزيز القدرة على زيادة إنتاج الأغذية والإنتاجية الزراعية	حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/ وكالة التعاون الدولي اليابانية	**حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/وكالة التعاون الدولي اليابانية:** بناء القدرات لـ ٥٠ ٠٠٠ قائد زراعي
• تعزيز تنمية الموارد البشرية من أجل البحوث الزراعية	حكومة اليابان (وزارة الزراعة والغابات ومصائد الأسماك)	**حكومة اليابان (وزارة الزراعة والغابات ومصائد الأسماك):** تحسين القدرات البحثية للباحثين (ما يقدر بـ ٢٠ باحثا في السنة المالية ٢٠٠٨)

التدابير المقترحة من اليابان/الشركاء المنفذين	الشركاء المنفذون	الموارد المحتملة، الإسهامات الممكنة
• تحسين الأسلوب التقني لتنمية الأراضي والمياه/العمل على زيادة الإنتاج الزراعي ولا سيما الأرز	حكومة اليابان (وزارة الزراعة والغابات ومصائد الأسماك)	**حكومة اليابان (وزارة الزراعة والغابات ومصائد الأسماك)**: '١' تطبيق الدراسة (٢١٠ ملايين ين في السنة المالية ٢٠٠٨) '٢' توفير ميزانية للصندوق الاستئماني للمعهد الدولي لإدارة المياه (١١ مليون ين في السنة المالية ٢٠٠٨)
• إجراء دراسة عن تكنولوجيات الإنتاج المستدام للأغذية	حكومة اليابان (وزارة الزراعة والغابات ومصائد الأسماك)	**حكومة اليابان (وزارة الزراعة والغابات ومصائد الأسماك)**: فحص تقنية الزراعة المحلية لإمكانية الابتكار وشيوع محصول الأرز الجديد لأفريقيا (١٧ مليون ين في السنة المالية ٢٠٠٨)
• تعزيز زراعة الأرز في أفريقيا عن طريق الري على نطاق ضيق (إقامة المزارعين لبنية تحتية على نطاق ضيق، الغذاء مقابل العمل، النهج القائم على المشاركة واستصلاح الأراضي على مستوى المجتمع المحلي)	حكومة اليابان (وزارة الزراعة والغابات ومصائد الأسماك)	**حكومة اليابان (وزارة الزراعة والغابات ومصائد الأسماك)**: توفير ميزانية للصندوق الاستئماني لبرنامج الأغذية العالمي للسنوات المالية ٢٠٠٦-٢٠١١ (٢١٣ مليون ين في السنة المالية ٢٠٠٨)
• تشجيع تنظيم المزارعين من خلال التوعية بالنشاط التعاوني الزراعي في اليابان	حكومة اليابان (وزارة الزراعة والغابات ومصائد الأسماك)	**حكومة اليابان (وزارة الزراعة والغابات ومصائد الأسماك)**: عقد دورات تدريبية للترويج لتنظيم المزارعين (٢٢ مليون ين في السنة المالية ٢٠٠٨)
• التعاون التقني بين تايلند وبلد أفريقي محتمل بشأن تحسين وتعزيز القدرة التقنية للجني وتجهيز الأسماك في المصائد الحرفية	هيئة التعاون الإنمائي الدولي التايلندية	**حكومة تايلند الملكية**: لعام ٢٠٠٩، مبلغ قدره ٥٢٠ ٠٠٠ دولار
• التعاون التقني بين تايلند وبلد أفريقي محتمل بشأن تربية المائيات في المياه العذبة وعلى الساحل	هيئة التعاون الإنمائي الدولي التايلندية	**حكومة تايلند الملكية**: لعام ٢٠٠٩، مبلغ قدره ٢ ٠٠٠ دولار
• التعاون التقني بشأن رهن وإدارة منتجات الأسماك ومصائد الأسماك لبلد محتمل	هيئة التعاون الإنمائي الدولي التايلندية	**حكومة تايلند الملكية**: لعام ٢٠٠٩، مبلغ قدره ١٥ ٠٠٠ دولار
• تنمية القدرات لزيادة إنتاجية الأرز ومصائد الأسماك والمحاصيل البستانية لبلد أفريقي محتمل	هيئة التعاون الإنمائي الدولي التايلندية	**حكومة تايلند الملكية**: لعام ٢٠٠٩، مبلغ قدره ١٠٠ ٠٠٠ دولار

التدابير المقترحة من اليابان/الشركاء المنفذين	الشركاء المنفذون	الموارد المحتملة، الإسهامات الممكنة
• تنمية القدرات في مجال البحوث الزراعية لبلد أفريقي محتمل	هيئة التعاون الإنمائي الدولي التايلندية	**حكومة تايلند الملكية:** لعام ٢٠٠٩، مبلغ قدره ٠٠٠ ١٧ دولار
الأهداف الإنمائية للألفية – تنمية المجتمعات المحلية والتعليم والصحة		
التدابير المقترحة من اليابان/الشركاء المنفِّذين	**الشركاء المنفِّذون**	**الموارد المحتملة، الإسهامات الممكنة**
١ – تنمية المجتمعات المحلية		
• تعزيز حركة ''قرية واحدة، منتج واحد'' لتحقيق الحد من الفقر من خلال تنمية المجتمعات المحلية	حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/ وكالة التعاون الدولي اليابانية	**حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/وكالة التعاون الدولي اليابانية:** توسيع نطاق مشاريع ''قرية واحدة، منتج واحد'' لتشمل ١٢ بلداً
• دعم قرية الألفية الأفريقية	حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	**حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:** توسيع نطاق مشاريع قرية الألفية الأفريقية لتشمل ١٢ بلداً في المجموع
• تشجيع زيادة فرص الحصول على خدمات الطاقة لأغراض الاستخدامات الإنتاجية في المجتمعات المحلية الريفية من خلال تعزيز البرامج التوجيهية المتعددة الوظائف	حكومة اليابان/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مصرف التنمية الأفريقي	**حكومة اليابان/مصرف التنمية الأفريقي:** توفير الأموال للبرامج التوجيهية المتعددة الوظائف **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:** توفير الدعم التقني للبرامج التوجيهية المتعددة الوظائف (التي تدعم في الوقت الراهن إيجاد برامج الاستثمار من أجل زيادة فرص الحصول على خدمات الطاقة لأغراض الاستخدامات الإنتاجية)
• دعم المبادرات النسائية في مجال إقامة المشاريع	حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	**حكومة اليابان (وزارة الخارجية):** دعم المبادرات التجريبية من خلال الصندوق الياباني لإشراك المرأة في التنمية الذي يرعاه البرنامج الإنمائي **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:** تنفيذ المبادرات التجريبية
• توسيع التعاون التقني بشأن توليد الدخل لأهالي القرى من خلال برنامج للتدريب متعلق بمخطط ''مقاطعة محلية واحدة، منتج واحد''، وتمويل المشاريع الصغيرة وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة	هيئة التعاون الإنمائي الدولي التايلندية	**حكومة تايلند الملكية:** ٠٠٠ ١٥ دولار لعام ٢٠٠٩

التدابير المقترحة من اليابان/الشركاء المنفذين	الشركاء المنفذون	الموارد المحتملة، الإسهامات الممكنة
• مشروع التعاون التقني بشأن التنمية المستدامة بين بلدان أفريقية محتملة ومملكة تايلند (المرحلة الثانية)	سفارة تايلند الملكية	**حكومة تايلند الملكية:** ٠٠٠ ١٣٠ دولار لعام ٢٠٠٩
• تبادل أفضل الممارسات في إطار مفهوم اقتصاد الاكتفاء والنظرية الزراعية الجديدة عن طريق إنشاء قرية نموذجية في أحد البلدان الأفريقية المحتملة	سفارة تايلند الملكية	**حكومة تايلند الملكية:** تخطيط السنوات المالية ٢٠٠٩-٢٠١٢ (٠٠٠ ١٦٠ دولار) لتنفيذ المشروع
٢ - التعليم		
	حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/وكالة التعاون الدولي اليابانية	**حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/وكالة التعاون الدولي اليابانية:** إعطاء منح ومساعدة تقنية من مبلغ ٤٤ بليون ين المخصص للتعليم (**)
زيادة فرص الحصول على التعليم الأساسي وتعزيز جودته		
• توفير فرص التدريب للأطفال	حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/وكالة التعاون الدولي اليابانية/المفوضية الأوروبية	**حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/وكالة التعاون الدولي اليابانية:** بناء ٠٠٠ ١ مدرسة ابتدائية وثانوية تحتوي على ما يقرب من ٠٠٠ ٥ فصل دراسي لحوالي ٠٠٠ ٤٠٠ طفل **المفوضية الأوروبية:** ٣٥٩,٥ مليون يورو في إطار صندوق التنمية الأوروبي العاشر، لا يشمل ميزانية الدعم التي يسهم جزء منها في تحقيق منجزات تعليمية لدول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ خلال السنوات الخمس القادمة
• دعم الصندوق الحفاز لمبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع	الجهات المانحة للمفوضية الأوروبية/مجموعة البنك الدولي/المعهد الأوروبي للغابات/مبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع، بما فيها	**مجموعة البنك الدولي:** توسيع نطاق فرص التعليم الابتدائي من خلال مبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع (وهي شراكة عالمية تضم أكثر من ٣٠ وكالة ثنائية تعمل مع البلدان النامية من أجل دفع التقدم إلى الأمام نحو الهدف المتمثل في توفير التعليم الابتدائي للجميع في جميع أنحاء العالم بحلول عام ٢٠١٥). وقد بلغت حتى الآن التبرعات المعلنة للصندوق الاستئماني الرئيسي لهذه المبادرة (الصندوق الحفاز) ما قيمته ١,٤ بليون دولار بفضل مساهمة ١٦ بلدا مانحاً، خُصص منها حوالي ٩٥٠

التدابير المقترحة من اليابان/الشركاء المنفذين	الشركاء المنفذون	الموارد المحتملة، الإسهامات الممكنة
	المفوضية الأوروبية	مليون دولار للبلدان الأفريقية الـ ١٨ التي أُقرت خططها الخاصة بقطاع التعليم. ومن المتوقع أن تساعد هذه المبادرة في الوقت المناسب جميع البلدان الأفريقية الـ ٣٣ المنخفضة الدخل على تقديم خطط ذات مصداقية لكي يوافق عليها الشركاء المانحون لمبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع وإعطاء المنح لتمويلها **المفوضية الأوروبية:** المساهمة بمبلغ ٢٢ مليون يورو للصندوق الحفاز خلال السنوات الخمس القادمة
• بناء وإعادة تأهيل المرافق المدرسية وتوفير التدريب للمدرسين بالمدارس الصديقة للطفل	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)/ مؤسسة نيلسون مانديلا/جمعية هامبورغ	**اليونيسيف/مؤسسة نيلسون مانديلا/جمعية هامبورغ:** تشييد/إعادة تأهيل المرافق المدرسية وتوفير التدريب للمدرسين بـ ١ ٠٠٠ مدرسة على الأقل من المدارس الصديقة للطفل في المجتمعات المحلية الريفية والحضرية الفقيرة في بلدان أفريقيا الشرقية والجنوبية
• توسيع نطاق الحصول على تعليم ابتدائي جيد من خلال سياسات إلغاء المصروفات المدرسية واتخاذ تدابير أخرى لمعالجة موانع التعليم بسبب تكلفته على الأسرة المعيشية	اليونيسيف/المعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مجموعة البنك الدولي/رابطة تطوير التعليم في أفريقيا	**اليونيسيف/المعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لليونسكو/مجموعة البنك الدولي:** فيما يتعلق بالبحوث ودراسات الجدوى وتنمية القدرات بالتعاون مع مؤسسات البحث والتدريب؛ الإسهام في جهود وضع سياسات لإلغاء المصروفات المدرسية والتدابير الأخرى لمعالجة موانع التعليم بسبب تكلفته على الأسرة المعيشية في ١٠ بلدان على الأقل
• تمكين برامج محو الأمية والدارسين بها للإسهام في التنمية المجتمعية السلمية والمستدامة ومن أجل إدارة أفضل للتعليم والصحة	اليونسكو	**اليونسكو:** تنفيذ مبادرة محو الأمية من أجل التمكين في ٢٢ بلدا

التدابير المقترحة من اليابان/الشركاء المنفذين	الشركاء المنفذون	الموارد المحتملة، الإسهامات الممكنة
• دعم البلدان لاعتماد التعليم الأساسي لفترة يبلغ حدها الأدنى ٩-١٠ سنوات مع توفير إطار مناسب للمناهج الدراسية	اليونسكو	**اليونسكو**: مساعدة ١١ بلدا لاعتماد التعليم الأساسي لفترة يبلغ حدها الأدنى ٩-١٠ سنوات مع توفير الإطار المناسب للمناهج الدراسية من خلال برنامج التعليم الأساسي في أفريقيا
• توفير التعليم من أجل تحول المجتمع المحلي من خلال التصميم والتشييد وتدريب الموظفين من أجل المدارس الابتدائية و/أو الإعدادية لتغيير نوعية الحياة للمجتمعات المحلية الحدودية في البلدان المرتبطة بالصراعات	اليونيسيف/أفرقة الأمم المتحدة القطرية/المشروع الدولي وغيره	**اليونيسيف/أفرقة الأمم المتحدة القطرية/المشروع الدولي وغيره**: تصميم وتشييد المرافق المدرسية وتوفير التدريب للموظفين لـ ١٠٠ مدرسة ابتدائية و/أو إعدادية على الأقل لتغيير نوعية الحياة للمجتمعات المحلية الحدودية في البلدان المرتبطة بالصراعات (مبادرة بشأن ''التعلم على طول الحدود من أجل المعيشة عبر الحدود'') التي أطلقها برنامج اليونيسيف بشأن ''التعليم في حالات الطوارئ والبلدان التي تجتاز مرحلة انتقالية بعد انتهاء الأزمات''
• توسيع نطاق إدارة المدارس ذات الأساس المدرسي بمشاركة المجتمع المحلي وتمديد البرامج إلى بلدان إضافية وتشمل الأنشطة التوضيحية اتخاذ تدابير لتحسين ونشر أدوات الإدارة المجتمعية للمدارس، وتدريب اللجان المدرسية	حكومة اليابان (وزارة الخارجية/وزارة المالية)/وكالة التعاون الدولي اليابانية/مجموعة البنك الدولي	**حكومة اليابان (وزارة الخارجية/وزارة المالية)/وكالة التعاون الدولي اليابانية/مجموعة البنك الدولي**: توسيع نطاق المشاريع لتحسين البيئة التعليمية استنادا إلى نماذج ''المدرسة للجميع'' بالنسبة لـ ١٠ ٠٠٠ مدرسة في غرب أفريقيا. والقيام أيضا بإنشاء منحة خارجية تبلغ ١٠ ملايين دولار في صندوق التنمية الاجتماعية الياباني لزيادة تعزيز نموذج الإدارة المدرسية القائمة على مشاركة المجتمع المحلي. **حكومة اليابان/وكالة التعاون الدولي اليابانية/مجموعة البنك الدولي**: توفير المدخلات التقنية اللازمة لمجموعة البنك الدولي لتنظيم مؤتمر للتقييم لتشجيع التبادل فيما بين بلدان الجنوب والتعليم عبر البلد
• توسيع نطاق تدريب المدرسين في الرياضيات والعلوم من خلال برنامج تعزيز الرياضيات والعلوم في التعليم بتمديد البرنامج إلى بلدان إضافية وتشجيع تبادل الخبرات	حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/وكالة التعاون الدولي اليابانية/مجموع البنك الدولي	**حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/وكالة التبادل الدولي اليابانية**: '١' توسيع نطاق مشاريع تعزيز الرياضيات والعلوم في التعليم لتشمل ١٠٠ ٠٠٠ مدرس؛ '٢' تشجيع تبادل الخبرات فيما بين البلدان الأعضاء في برنامج تعزيز الرياضيات والعلوم في التعليم بأفريقيا الغربية والشرقية والوسطى والجنوبية؛ '٣' توفير تدريب المدرسين في مجالي تعليم الرياضيات والعلوم لجميع البلدان الأعضاء في البرنامج

التدابير المقترحة من اليابان/الشركاء المنفذين	الشركاء المنفذون	الموارد المحتملة، الإسهامات الممكنة
		حكومة اليابان/وكالة التعاون الدولي اليابانية/مجموعة البنك الدولي: مؤتمر التنسيق لمجموعة البنك الدولي المعني بالمبادلات بين أفريقيا وآسيا في مجال تعليم الرياضيات والعلوم مع تقديم دعم تقني بشأن تدريب المدرسين بواسطة وكالة التعاون الدولي اليابانية
• زيادة المساعدة المالية والتقنية المقدمة كدعم لقطاع التعليم الخاص	مجموعة البنك الدولي	**المؤسسة المالية الدولية:** تقديم من ٥٠ إلى ١٠٠ مليون دولار على مدى السنوات الخمس القادمة مع الشركاء لدعم التوسع في التعليم الخاص
التعليم التالي للمرحلة الأساسية والتعليم العالي/البحوث		
• تعزيز التعليم التالي للمرحلة الأساسية (التعليم العالي والتعليم التقني والمهني والتدريب)، وتنمية الموارد البشرية لتشجيع العلم والتكنولوجيا والصناعة. وتشجيع تبادل الخبرات القطرية والتوسع في البرامج	حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/ وكالة التعاون الدولي اليابانية/ مجموعة البنك الدولي/المفوضية الأوروبية	**حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/وكالة التعاون الدولي اليابانية:** تشجيع توسيع نطاق مشروع وكالة التعاون الدولي اليابانية **مجموعة البنك الدولي/وكالة التعاون الدولي اليابانية:** تقيّم مجموعة البنك الدولي تجربة التدريب المهني وتستكمل العمل التحليلي الإقليمي المتعلق بالتعليم العالي والتعليم التقني والمهني والتدريب والمؤتمر المعني بنشرها بدعم تقني وتبادل المعلومات من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي **المفوضية الأوروبية:** برنامج نيبريري (٦٠ مليون يورو) لتعزيز برامج التبادل في مجال التعليم العالي بين البلدان الأفريقية وبرنامج إراسموس موندوس (٣٠ مليون يورو) للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي في بلدان الاتحاد الأوروبي خلال السنوات الخمس القادمة
• توفير التعليم المهني المبتكر في مجالات مختارة للموهوبين من الشباب العاطلين الذين فاتتهم فرصة الإفادة من التعليم بسبب النزاعات	اليونيسيف/أفرقة الأمم المتحدة القطرية/برنامج الأغذية العالمي/الخطة الدولية وجهات أخرى	**اليونيسيف/أفرقة الأمم المتحدة القطرية/برنامج الأغذية العالمي/الخطة الدولية وجهات أخرى:** تصميم وبناء مرافق مدرسية وتوفير التدريب للموظفين لما لا يقل عن ٢٠ من ''أكاديميات الموهوبين'' ذات الجودة العالية في البلدان المرتبطة بالنزاع (مبادرة ''أكاديميات الموهوبين'') من طرف برنامج اليونيسيف بشأن ''التعليم في حالات الطوارئ والبلدان التي تمر بمرحله انتقالية بعد انتهاء الصراع''

التدابير المقترحة من اليابان/الشركاء المنفذين	الشركاء المنفذون	الموارد المحتملة، الإسهامات الممكنة
• تعزيز الشراكة بين الجامعات والكليات ومؤسسات البحوث من خلال البحوث المشتركة وتبادل الباحثين والمعلومات/تبادل المعارف	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)/وكالة التعاون الدولي اليابانية/جامعة الأمم المتحدة/جامعة هيروشيما	**اليونسكو/وكالة التعاون الدولي اليابانية/جامعة الأمم المتحدة/جامعة هيروشيما:** مشروع الحوار الجامعي بين أفريقيا وآسيا لتطوير التعليم الأساسي الرامي إلى تشجيع البحث والتفكير من خلال الحوار والتعاون بين الجامعات في ١٢ بلداً أفريقيا و ٦ بلدان آسيوية
• إجراء حوارات بشأن السياسات العامة، بما في ذلك عقد اجتماع بين الوزراء اليابانيين والأفارقة المسؤولين عن العلم والتكنولوجيا، وذلك لتعزيز التعاون العلمي والتكنولوجي بين اليابان وأفريقيا	حكومة اليابان (مكتب رئاسة مجلس الوزراء)	**حكومة اليابان (مكتب رئاسة مجلس الوزراء):** عقد اجتماع بين الوزراء اليابانيين والأفارقة المسؤولين عن العلم والتكنولوجيا وإجراء شكل ما من الحوار مع البلدان الأفريقية
• توسيع التعاون في مجال التعليم عن طريق الدعم المالي الأحادي والثنائي والثلاثي	حكومة فييت نام (وزارة التعليم)	**حكومة فييت نام:** '١' استقبال ٥ طلاب أفارقة في الجامعة في مجال الزراعة، '٢' إيفاد ثلاثة خبراء في التعليم للمساعدة في كتابة الكتب المدرسية
• توسيع التعاون التقني في مجال التعليم عن طريق توفير المنح الدراسية للحصول على شهادة الماجستير لبلدين أفريقيين محتملين لفائدة ٥ أشخاص لكل منهما	هيئة التعاون الإنمائي الدولي التايلندية	**حكومة تايلند الملكية:** ٠٠٠ ١٥ دولار لعام ٢٠٠٩
• زيادة عدد المنح الدراسية التي تمنحها الحكومة اليابانية للطلاب الآتين من أفريقيا	حكومة اليابان (وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلم والتكنولوجيا/وزارة الخارجية)	**حكومة اليابان (وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلم والتكنولوجيا/وزارة الخارجية):** زيادة نسبة المنح الدراسية التي تمنحها الحكومة اليابانية، لقبول أكثر من ٥٠٠ طالب من أفريقيا خلال السنوات الخمس المقبلة
• استنادا إلى احتياجات البلدان النامية، تشجيع البحوث الدولية المشتركة التي تستهدف قضايا عالمية مثل البيئة والطاقة، والوقاية الوطنية من الكوارث ومكافحة الأمراض المعدية، ووضع تصوّر للمستقبل بالاستفادة من نتائج البحوث	حكومة اليابان (وزارة الخارجية/ وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلم والتكنولوجيا)/ وكالة التعاون الدولي	**حكومة اليابان/وكالة التعاون الدولي اليابانية/الوكالة اليابانية للعلم والتكنولوجيا:** ميزانية وكالة التعاون الدولي اليابانية والوكالة اليابانية للعلم والتكنولوجيا

التدابير المقترحة من اليابان/الشركاء المنفذين	الشركاء المنفذون	الموارد المحتملة، الإسهامات الممكنة
	اليابانية/ الوكالة اليابانية للعلم والتكنولوجيا	
• إيفاد الباحثين اليابانيين إلى الجامعات/مؤسسات البحث في البلدان الأفريقية وإجراء بحوث مشتركة مع الباحثين المحليين الشباب من أجل حل القضايا الشاملة التي تواجهها البلدان الأفريقية	حكومة اليابان (وزارة المالية/وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلم والتكنولوجيا)/وكالة التعاون الدولي اليابانية/الوكالة اليابانية للعلم والتكنولوجيا	حكومة اليابان (وزارة المالية/وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلم والتكنولوجيا)/وكالة التعاون الدولي اليابانية/الوكالة اليابانية للعلم والتكنولوجيا: ميزانية وكالة التعاون الدولي اليابانية والوكالة اليابانية للعلم والتكنولوجيا
النهج المتعدد القطاعات		
• تعزيز تعلم المهارات الحياتية، بما في ذلك ما يتعلق بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتحسين سلوك النظافة الصحية	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)	اليونسكو: مساعدة ٣٠ من البلدان المشاركة في المبادرة العالمية المتعلقة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتعليم، مع التركيز على شرق أفريقيا وجنوبها في تنفيذ الأنشطة ذات الصلة بإيجاد وسائل وطنية شاملة للتصدي لهذا الوباء
• توفير التغذية المدرسية أو الغذاء لتعليم البنات	برنامج الأغذية العالمي	برنامج الأغذية العالمي: تزويد المدارس بالوجبات الغذائية لفائدة ٢٣ مليون طفل في ٤٥ بلدا أفريقيا يحضرون إلى المدارس وهم جوعى بحلول عام ٢٠١٣ بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والحكومات الوطنية
مجالات أخرى		
• تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص للتنسيق الفعال بين المساعدة الإنمائية الرسمية وموارد القطاع الخاص وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في التعليم	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)/ المنتدى الاقتصادي العالمي	اليونسكو/المنتدى الاقتصادي العالمي: تشجيع مبادرة الشراكة من أجل التعليم لتعزيز مساهمات القطاع الخاص في التعليم من خلال شراكة أصحاب المصلحة المتعددين
٣ - الصحة		
	حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/ وكالة التعاون الدولي اليابانية	حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/وكالة التعاون الدولي اليابانية: إعطاء منح ومساعدة تقنية من مبلغ ٤٣ بليون ين المخصص للصحة *

التدابير المقترحة من اليابان/الشركاء المنفذين	الشركاء المنفذون	الموارد المحتملة، الإسهامات الممكنة
• تحسين توفير الخدمات الصحية، بما في ذلك من خلال التوسع في البنية الأساسية والمرافق الصحية • تعزيز سبل إدارة الصحة ورصد الخدمات الصحية، مع التركيز بوجه خاص على الأهداف الإنمائية للألفية ١ و ٤ و ٥ و ٦	حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/ مجموعة البنك الدولي/المفوضية الأوروبية/حكومة فييت نام	حكومة اليابان (وزارة الخارجية): تحسين ١ ٠٠٠ مستشفى ومركز صحي مجموعة البنك الدولي: توسيع نطاق برامج صحة الأم والطفل، والملاريا وداء السل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتعزيز النظم الصحية. ستُحدد أهداف معينة فيما بعد. ومستويات التمويل الحالية للبنك الدولي إلى ٦٤٨ مليون دولار حكومة اليابان/مجموعة البنك الدولي: '١' دعم إنشاء صندوق استئماني جديد متعدد الجهات المانحة لمواجهة سوء التغذية (مساهمة اليابان – ٢ مليون دولار) و '٢' إنشاء صندوق خاص للمنح بمبلغ ٢٠ مليون دولار في الصندوق الياباني للتنمية الاجتماعية من أجل تعزيز إدارة الصحة ورصد الخدمات الصحية المفوضية الأوروبية: دعم مباشر بمبلغ ٤٩٣,١ مليون يورو للصحة في البلدان الأفريقية في إطار صندوق التنمية الأوروبي خلال السنوات الخمس المقبلة حكومة فييت نام: تمديد إقامة ١٠٠ خبير جديد و ٣٠ خبيرا وإيفادهم إلى أفريقيا في كل عام (٢٠٠٧-٢٠١٠)
• دعم توفير نهج مجتمعية متكاملة من أجل اتخاذ مجموعة من الإجراءات ذات الأثر الكبير والمنخفضة التكلفة في مجالي الصحة والتغذية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ١ و ٤ و ٥ و ٦	اليونيسيف	اليونيسيف: تنفيذ تدخلات مثل إعطاء مكملات فيتامين ألف، والقضاء على الديدان، وفحص الأغذية، وإعطاء ملح الإماهة الفموية، ومكملات الزنك، وتحصين الأطفال في ٤٧ بلدا أفريقيا
• دعم تدريب العاملين في المجالين الصحي الطبي والاحتفاظ بهم، بمن فيهم القابلات الماهرات	حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/ الوكالة اليابانية للتعاون الدولي	حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/الوكالة اليابانية للتعاون الدولي: تدريب ١٠٠ ٠٠٠ من العاملين في المجالين الصحي الطبي
• تعزيز صحة المجتمعات المحلية في أفريقيا	الرابطة الطبية اليابانية بوصفها عضوا في الرابطة الطبية العالمية	الرابطة الطبية اليابانية: '١' بذل الجهود من أجل تشجيع التعاون مع المنطقة الأفريقية في المنطقة اعتمادا على منظمات مثل الرابطة الطبية الأفريقية التي تتألف من ٢٥

التدابير المقترحة من اليابان/الشركاء المنفذين	الشركاء المنفذون	الموارد المحتملة، الإسهامات الممكنة
		بلدا عضوا، '٢' محاولة تحسين مجال أمراض النساء في السنغال من قِبل طالب ياباني حاصل على منحة زمالة ضمن برنامج تاكيمي في كلية هارفرد للصحة العامة في بوسطن
• تحسين صحة الطفل	حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/اليونيسيف ومنظمات صحية أخرى ذات صلة	حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/اليونيسيف ومنظمات صحية أخرى ذات صلة: إنقاذ حياة ٤٠٠ ٠٠٠ طفل
• توسيع نطاق التمويل القائم على النتائج من أجل الصحة، واعتماد نهج شراء تخفيض الفوائد للحصول على قروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير في إطار شراكة مع مؤسسات خاصة. وزيادة الدعم المقدم إلى القطاع الخاص لتوفير خدمات الرعاية الصحية وإلى الإدارات الحكومية المسؤولة عن تنظيم مقدمي الرعاية الصحية في القطاع الخاص	مجموعة البنك الدولي/المفوضية الأوروبية	مجموعة البنك الدولي: مشاريع شراء تخفيض الفوائد في ٨ بلدان إضافية المفوضية الأوروبية: يقدم التمويل القائم على النتائج من خلال ٣ ٤٤١,٣ مليون يورو في الميزانية العامة لدعم البلدان الأفريقية خلال السنوات الخمس المقبلة، وهو ما يشمل المؤشرات ذات الصلة بالصحة
• دعم البحوث والحوار بشأن السياسات العامة في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والرعاية	حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المفوضية الأوروبية	حكومة اليابان: دعم المبادرات الرائدة من خلال صندوق الشراكة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: يجري تنفيذ مبادرة رائدة المفوضية الأوروبية: يُقدر الدعم الذي ستقدمه المفوضية الأوروبية/الاتحاد الأوروبي لشراكة الاختبارات السريرية بين البلدان الأوروبية والنامية، والتي تركز على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، بمبلغ ٥٠٠ مليون يورو للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣
• تعزيز الرقابة والقضاء على الأمراض المدارية المهمَلة، عن طريق زيادة إمكانية الاستفادة من الإجراءات ذات الأثر السريع والاستخدام الأمثل للموارد عن طريق المكافحة المتكاملة لناقلات الأمراض	حكومة اليابان (وزارة الصحة والعمل والرعاية الاجتماعية/وزارة الخارجية)/وكالة التعاون الدولي اليابانية	حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/وكالة التعاون الدولي اليابانية: إعطاء منح ومساعدة تقنية من مبلغ ٤٣ بليون ين المذكور أعلاه للصحة* حكومة اليابان (وزارة الصحة والعمل والرعاية الاجتماعية): تخطيط السنة المالية ٢٠٠٩ لزيادة/توفير ميزانية لمنظمة الصحة العالمية من أجل تعزيز مكافحة ناقلات الأمراض والقضاء عليها في أفريقيا

التدابير المقترحة من اليابان/الشركاء المنفذين	الشركاء المنفذون	الموارد المحتملة، الإسهامات الممكنة
• مضاعفة الجهود لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا	حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/وكالة التعاون الدولي اليابانية/المفوضية الأوروبية	حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/وكالة التعاون الدولي اليابانية: إعطاء منح ومساعدة تقنية من مبلغ ٤٣ بليون ين المخصص للصحة[أ] حكومة اليابان (وزارة الخارجية): التعهد بمساهمة مالية قدرها ٥٦٠ مليون دولار للصندوق العالمي ودفعها المفوضية الأوروبية: تعهدت بتقديم الدعم للصندوق العالمي من أجل مكافحة الإيدز والسل والملاريا خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ بمبلغ مجموعه ٣٠٠ مليون يورو[ب] لا يشمل مساهمة حكومة اليابان (الوكالة اليابانية للتعاون الدولي) في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز[أ]
• تعزيز تدابير مكافحة الأمراض المعدية - الوقاية من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية من خلال التثقيف	اليونسكو	اليونسكو: مساعدة ٣٠ من البلدان المشاركة في المبادرة العالمية المعنية بالتعليم وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المعتمدة من قبل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مع التركيز على شرق أفريقيا وجنوبها في تنفيذ الأنشطة ذات الصلة بإيجاد وسائل وطنية شاملة للتصدي لهذا الوباء
• تشجيع البحوث الطبية والممارسات المثالية في مجال الخدمات الطبية الرامية إلى مكافحة الأمراض المعدية وتعزيز النظم الصحية في أفريقيا عن طريق جائزة هيديو نوغوشي لأفريقيا	حكومة اليابان (مكتب رئاسة مجلس الوزراء)	حكومة اليابان (مكتب رئاسة مجلس الوزراء): التخطيط لعقد ندوات بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية خلال السنتين الماليتين ٢٠٠٩ و ٢٠١١

التدابير المقترحة من اليابان/الشركاء المنفذين	الشركاء المنفذون	الموارد المحتملة، الإسهامات الممكنة
• مواصلة تنفيذ 'برنامج تأسيس مراكز البحوث الخاصة بالأمراض المعدية الناشئة والمتجددة في عام ٢٠٠٥ وتعزيز الشبكة الرابطة بين مراكز البحوث المحلية والأجنبية في البلدان المعرضة بشدة لمخاطر تفشي الأمراض المعدية الناشئة المتجددة، وذلك للتقليل إلى أدنى حد من الأخطار المحتملة التي تهدد حياة والتي تسببها هذه الأمراض	حكومة اليابان (وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلم والتكنولوجيا)	حكومة اليابان (وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلم والتكنولوجيا): '١' إنشاء نظام للبحوث في اليابان يضم الجامعات ومؤسسات البحث اليابانية التي لها عدد كبير من البحوث والإمكانيات بشأن الأمراض المعدية الناشئة والمتجددة، '٢' إجراء بحوث تعاونية مع الباحثين في بعض المراكز الأجنبية التي يجري التعاون معها في أفريقيا، '٣' تعزيز الشبكة الرابطة بين مراكز البحوث اليابانية والأجنبية لإجراء بحوث مشتركة فعالة، '٤' تنمية الموارد البشرية من خلال إجراء بحوث مشتركة
• إيفاد الباحثين اليابانيين إلى الجامعات/مؤسسات البحث في البلدان الأفريقية وتشجيع البحوث المشتركة	حكومة اليابان (وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلم والتكنولوجيا/ وزارة الخارجية)/ وكالة التعاون الدولي اليابانية/الوكالة اليابانية للعلم والتكنولوجيا	حكومة اليابان (وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلم والتكنولوجيا/وزارة الخارجية)/الوكالة اليابانية للتعاون الدولي/الوكالة اليابانية للعلم والتكنولوجيا: ميزانية الوكالة اليابانية للتعاون الدولي والوكالة اليابانية للعلم والتكنولوجيا
• نقل التكنولوجيا والدراية الفنية في مجال إنتاج عقاقير منخفضة التكلفة لمكافحة الملاريا في أحد البلدان الأفريقية المحتملة	سفارة تايلند الملكية	حكومة تايلند الملكية: ٠٠٠ ٨٥ دولار لعام ٢٠٠٩
• دعم نظام الصحة العامة وفرق طبية متنقلة في المناطق الريفية من أحد البلدان الأفريقية المحتملة	سفارة تايلند الملكية	حكومة تايلند الملكية: ٠٠٠ ١٦ دولار لعام ٢٠٠٩
• دعم تقديم الرعاية الصحية عن طريق القطاع الخاص	مجموعة البنك الدولي	مجموعة البنك الدولي: دعم تقديم الرعاية الصحية عن طريق القطاع الخاص عن طريق مبادرات المؤسسة المالية الدولية. والهدف الذي تتوخاه المؤسسة المالية الدولية هو استثمار مبلغ بليون دولار وتقديم أموال المساعدة التقنية على مدى السنوات الخمس القادمة، ونسبة ٤٠ في المائة من المؤسسة المالية الدولية، والعدد المتبقي من الشركاء الآخرين، بما في ذلك المصارف المحلية في أفريقيا والمؤسسات المالية الإنمائية والمؤسسات والقطاع الخاص

التدابير المقترحة من اليابان/الشركاء المنفذين	الشركاء المنفذون	الموارد المحتملة، الإسهامات الممكنة
توطيد دعائم السلام والحكم الديمقراطي		
• تقديم الدعم لمعالجة الأزمات الإنسانية وتوطيد السلام	حكومة اليابان/ منظمات دولية مختلفة وأجهزة الأمم المتحدة/ مجموعة البنك الدولي	حكومة اليابان: الاستمرار في مساعدة البلدان الأفريقية على النحو الواجب (٧٦٣,٤ مليون دولار (السنة المالية ٢٠٠٣-٢٠٠٧) في مجال معالجة الأزمات الإنسانية وتوطيد السلام برنامج متطوعي الأمم المتحدة: نشر متطوعي الأمم المتحدة وتقديم الدعم من متطوعي الأمم المتحدة للقدرات الوطنية في مجال إدارة الأزمات وتوطيد السلام (متطوعو الأمم المتحدة: ٣,٢ ملايين دولار) مجموعة البنك الدولي: توسيع نطاق المساعدة لعملية الانتقال من الحرب إلى السلم والانتعاش والتعمير بعد انتهاء الصراع، بما في ذلك دعم أنشطة التسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح البنى الأساسية، والمرافق الصحية والتعليمية، ومساعدة المؤسسات الصغيرة الحجم والزراعة لتعزيز التوسع الاقتصادي
• دعم مرفق السلام الأفريقي	المفوضية الأوروبية	المفوضية الأوروبية: توفير مبلغ ٦٠٠ مليون يورو في إطار صندوق التنمية الأوروبي العاشر خلال السنوات الخمس المقبلة
• دعم مراكز عمليات حفظ السلام في أفريقيا	حكومة اليابان/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/اليونسكو	حكومة اليابان: قدمت مبلغ ١٥,٥ مليون دولار لخمسة مراكز لعمليات حفظ السلام في أفريقيا في إطار برنامجها لدعم عمليات حفظ السلام (مشاريع قيد التنفيذ)، وسوف تدعم تبادل الخبرات بين آسيا وأفريقيا حكومة اليابان: قدمت ١,٥ مليون دولار لتعزيز قدرة المنظمات غير الحكومية المنخرطة في أنشطة بناء السلام (مشروع قيد التنفيذ)
٢ - الحكم الرشيد		
• تعزيز الإدارة الاقتصادية وإدارة الشركات في البلدان الأفريقية من خلال مبادرة الاستثمار الأفريقية المشتركة بين الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	حكومة اليابان/ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا - منظمة التعاون والتنمية في	حكومة اليابان: النظر في تقديم الدعم للمبادرة المشتركة بين الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. [قدمت حكومة اليابان ٦٠٠ ألف يورو لمبادرة الاستثمار الأفريقية المشتركة بين الشراكة الجديدة من

التدابير المقترحة من اليابان/الشركاء المنفذين	الشركاء المنفذون	الموارد المحتملة، الإسهامات الممكنة
	الميدان الاقتصادي	أجل تنمية أفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي خلال السنة المالية ٢٠٠٥-٢٠٠٧]
• دعم تنفيذ برنامج العمل الوارد في تقرير الاستعراض القطري للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران	حكومة اليابان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	حكومة اليابان: تدشين مشروع أولي يدعم تنفيذ برنامج العمل الوارد في تقرير الاستعراض القطري للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران من خلال صندوق الشراكة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
• دعم جزء حافز الحكم الرشيد من صندوق التنمية الأوروبي العاشر	المفوضية الأوروبية	المفوضية الأوروبية: رصد ٢,٧ بليون يورو في إطار صندوق التنمية الأوروبي العاشر لبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ خلال السنوات الخمس المقبلة
معالجة قضايا البيئة/تغير المناخ		
١ - التخفيف من آثار هذه الظاهرة		
• دعم المشاركة النشطة من جانب البلدان الأفريقية في عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من أجل وضع إطار فعال لما بعد عام ٢٠١٢، تتخذ فيه جميع البلدان الرئيسية التي تنبعث منها غازات الاحتباس الحراري إجراءات وتعمل معا، على أساس خطة عمل بالي	حكومة اليابان/ الاتحاد الأوروبي	حكومة اليابان: الدعم من طرف ''الشراكة من أجل مواجهة احترار الأرض''[د] الاتحاد الأوروبي: ''التحالف العالمي المناهض لتغير المناخ''[هـ]
• دعم استحداث الطاقة النظيفة واستخدامها، بما فيها الطاقة الشمسية، من خلال وضع استراتيجية وسياسة قطاعية والاستثمار في مجال الطاقة المتجددة	حكومة اليابان/ مجموعة البنك الدولي	حكومة اليابان: الدعم من طرف ''الشراكة من أجل مواجهة احترار الأرض''[د] مجموعة البنك الدولي: الاشتراك في تمويل مشاريع إقليمية رئيسية في مجال الطاقة المائية المؤسسة المالية الدولية: استثمار مبلغ يتراوح بين ٤ و ٥ ملايين دولار في طاقة نظيفة مستحدثة في إطار برنامج الإضاءة الأفريقي من خارج الشبكة والتسهيلات المشتركة للاستثمار في مجال الطاقة المستدامة بمبلغ يصل إلى ١٠٠ مليون دولار من الحساب الخاص للمؤسسة المالية الدولية
• دعم الاستثمارات المستدامة في الإدارة المستدامة للأراضي والغابات وتحديد فرص خفض انبعاثات الكربون وفرص تمويل الحد من انبعاثات الكربون في مشاريع خفض	حكومة اليابان/ مجموعة البنك الدولي	حكومة اليابان: الدعم من طرف ''الشراكة من أجل مواجهة احترار الأرض''[د] مجموعة البنك الدولي: إتاحة سبل المساعدة لمرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات وصناديق

التدابير المقترحة من اليابان/الشركاء المنفذين	الشركاء المنفذون	الموارد المحتملة، الإسهامات الممكنة
الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية		الاستثمار في مجال حفظ المناخ
• دعم استحداث معلومات أساسية عن الموارد الحرجية وسبل الحصول عليها لتشجيع الإدارة المستدامة للغابات	حكومة اليابان (وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلم والتكنولوجيا)	حكومة اليابان (وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلم والتكنولوجيا): توفير بيانات ''الساتل المتقدم لرصد الأرض/الرادار ذي الفتحة الاصطناعية العامل على النطاق الترددي ''L'' والمزود بقدرات المسح المرحلي'' لأفريقيا والتي يمكن استخدامها لإدارة الغابات
• حفظ الغابات المحيطة بمخيمات اللاجئين التي تعاني من إزالة الغابات وإصلاحها	حكومة اليابان (وزارة الزراعة والغابات ومصائد الأسماك)	حكومة اليابان (وزارة الزراعة والغابات ومصائد الأسماك): '١' وضع دليل تقني لحفظ الغابات وإصلاحها لفائدة ثلاثة بلدان أفريقية (السنة المالية ٢٠٠٨)، '٢' مدة المشروع (السنة المالية ٢٠٠٦-٢٠١٠)
• دعم تنفيذ مشاريع لتشجيع الإدارة المستدامة للغابات في أفريقيا	حكومة اليابان (وزارة الخارجية/ المنظمة الدولية للأخشاب المدارية)	حكومة اليابان (وزارة الخارجية): تقديم مساعدات مالية لتنفيذ مشاريع المنظمة الدولية للأخشاب المدارية في مجال الإدارة المستدامة للغابات في أفريقيا
• دعم توفير طاقة نظيفة وبأسعار معقولة لإضاءة المستوطنات البشرية الأفريقية	موئل الأمم المتحدة	موئل الأمم المتحدة: دعم المشروع من خلال الصندوق الاستئماني للمياه والصرف الصحي التابع لموئل الأمم المتحدة (مليون دولار)
• دعم الترويج لإنتاج وقود بيولوجي متوافق مع الأمن الغذائي	حكومة اليابان (وزارة الزراعة والغابات ومصائد الأسماك)	حكومة اليابان (وزارة الزراعة والغابات ومصائد الأسماك): دراسة إمكانية إنتاج وقود بيولوجي متوافق مع الأمن الغذائي في أفريقيا (٦ ملايين ين خلال السنة المالية ٢٠٠٨)
٢ - التكيف		
• دعم الوقاية من الكوارث والقدرة على مواجهتها (التركيز على مواجهة حالات الجفاف والفيضانات وأهم البلدان الضعيفة)	حكومة اليابان/مجموعة البنك الدولي	حكومة اليابان: الدعم من طرف ''الشراكة من أجل مواجهة احترار الأرض'' مجموعة البنك الدولي: إجراء تقييمات للاحتياجات القطرية، وتوفير مبلغ من التمويل يُقدر بـ ٧٥ مليون دولار للأنشطة في البلدان الأفريقية في إطار مبادرات

التدابير المقترحة من اليابان/الشركاء المنفذين	الشركاء المنفذون	الموارد المحتملة، الإسهامات الممكنة
		المرفق العالمي للحد من الكوارث والتعافي منها والتكيف مع تغير المناخ في الأراضي القاحلة في العام المقبل. وستقوم المؤسسة المالية الدولية بدراسات تجريبية عن التكيف مع هذه الظاهرة تحسبا لإمكانية الاستثمار فيها
• دعم وضع خطط لإدارة الموارد المائية تشمل ما يلي: '١' التقييمات الهيدرولوجية الرئيسية، و '٢' مواجهة مخاطر الفيضانات، و '٣' أن تركز التكنولوجيا الملائمة لإدارة المياه في البداية على البلدان التي تشهد نقصا في المياه	مجموعة البنك الدولي	مجموعة البنك الدولي: ٣٠٦ ملايين دولار لمواجهة مخاطر الفيضانات والتأهب لها في السنة المالية ٢٠٠٨
• دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لمواجهة تغير المناخ والتكيف معه على كل من الصعيد الوطني ودون الوطني والمجتمعي، وذلك ضمن الإطار المشترك بين اليابان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإقامة شراكات للتصدي لتغير المناخ في أفريقيا	حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مرفق البيئة العالمية	حكومة اليابان (وزارة الخارجية): توفير أموال قدرها ٩٢,١ مليون دولار كجزء من الشراكة اليابانية ''الشراكة من أجل مواجهة احترار الأرض'' برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مرفق البيئة العالمية: توفير أموال قدرها ٣١ مليون دولار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تنفيذ البرنامج
• دعم مبادرة لمساعدة المستوطنات البشرية الأفريقية على مكافحة آثار تغير المناخ	موئل الأمم المتحدة	موئل الأمم المتحدة: دعم المبادرة (٣ ملايين دولار)
٣ - المياه والمرافق الصحية		
	حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/ وكالة التعاون الدولي اليابانية/مجموعة البنك الدولي	حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/وكالة التعاون الدولي اليابانية: إعطاء منح ومساعدة تقنية من مبلغ ٣٠ بليون ين المخصص للمياه والصرف الصحي مجموعة البنك الدولي: الهدف هو توفير المياه لفائدة ٢,٥ مليون شخص في السنة من خلال ٥٠ ٠٠٠ وصلة بشبكة المياه و ٥٠٠ ٤ نقطة مجتمعية لتوزيع المياه، والعمل على أن تستعيد نسبة ٧٥ في المائة من مرافق المياه الحضرية تكاليف تشغيلها وصيانتها، وأن تكون نسبة ٨٥ في المائة من النقاط المجتمعية لتوزيع المياه تعمل في ١٤ بلدا أفريقيا بفضل مشاريع مائية

التدابير المقترحة من اليابان/الشركاء المنفذين	الشركاء المنفذون	الموارد المحتملة، الإسهامات الممكنة
		قائمة بذاتها ممولة من طرف مجموعة البنك الدولي. وتُقدر زيادة التمويل المخصص لعمليات مشاريع إمدادات المياه والصرف الصحي قائمة بذاتها من ٨٧٨ مليون دولار في دورة تجديد موارد المؤسسة الإنمائية الدولية للمرة الرابعة عشرة إلى ١,٢ بليون دولار في دورة تجديد موارد المؤسسة الإنمائية الدولية للمرة الخامسة عشرة
• تشجيع تطوير مرافق المياه والصرف الصحي (كالآبار، بما فيها تلك المزودة بألواح شمسية، والمراحيض)	حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/ وكالة التعاون الدولي اليابانية	حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/وكالة التعاون الدولي اليابانية: توفير مياه الشرب المأمونة لفائدة ٦,٥ ملايين شخص
• بناء القدرات على إدارة الموارد المائية	حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/ وكالة التعاون الدولي اليابانية	حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/وكالة التعاون الدولي اليابانية: بناء قدرات ٠٠٠ ٥ من مديري/مستخدِمي المياه
• دعم إيصال خدمات المياه والصرف الصحي المستدامة إلى الفقراء	موئل الأمم المتحدة	موئل الأمم المتحدة: دعم المشروع من خلال الصندوق الاستئماني للمياه التابع لموئل الأمم المتحدة (١٩ مليون دولار)
٤ - التعليم من أجل التنمية المستدامة		
• تشجيع التعليم من أجل التنمية المستدامة من خلال إدماجه في السياسات والممارسات	حكومة اليابان (وزارة البيئة/ وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلم والتكنولوجيا)/منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)/جامعة الأمم المتحدة	حكومة اليابان: استضافة منتدى دولي بشأن الحوار في موضوع التنمية المستدامة في عام ٢٠٠٨ في طوكيو حكومة اليابان (وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلم والتكنولوجيا): دعم برنامج اليونسكو لتدريب المدرسين على التعليم من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى من خلال الصناديق الاستئمانية اليابانية للتعليم من أجل التنمية المستدامة حكومة اليابان (وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلم والتكنولوجيا): التثقيف في المسائل البيئية للمدرسين في أفريقيا من خلال جامعة الأمم المتحدة (٣٠ مليون ين)

التدابير المقترحة من اليابان/الشركاء المنفذين	الشركاء المنفذون	الموارد المحتملة، الإسهامات الممكنة
		حكومة اليابان (وزارة البيئة): دعم أنشطة المنظمات الشعبية في مجال الحفاظ على البيئة في البلدان النامية، بما فيها أفريقيا، من خلال الصندوق الياباني للبيئة العالمية (تخصيص ١٢ مليون ين على الأقل لأفريقيا)
توسيع نطاق الشراكة		
• تعزيز التعاون بين آسيا وأفريقيا، فضلا عن التعاون الثلاثي بين اليابان وآسيا وأفريقيا	حكومة اليابان (وزارة الخارجية) /وكالة التعاون الدولي اليابانية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مجموعة البنك الدولي/متطوعو الأمم المتحدة	حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/وكالة التعاون الدولي اليابانية: عقد حلقات دراسية في اليابان أو في بلدان أخرى لمساعدة البلدان الآسيوية على إيفاد خبراء إلى أفريقيا، مع تحمل النفقات من ميزانية حكومة اليابان/وكالة التعاون الدولي اليابانية حكومة اليابان/متطوعو الأمم المتحدة: إرسال متطوعين آسيويين إلى أفريقيا (٢٠٠٦-٢٠٠٨: ١,٦٥ مليون دولار) حكومة اليابان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مجموعة البنك الدولي: عقد المنتدى الخامس للأعمال التجارية لأفريقيا وآسيا، الذي تيسره وحدة بناء القدرات المعنية بالمشاريع الأفريقية الصغيرة والمتوسطة الحجم والقطاع المصرفي، في وقت مبكر من ٢٠٠٩ مجموعة البنك الدولي: تيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعزيز تبادل المعارف بين البلدان الأفريقية والشركاء الناشئين في آسيا، والتماس تمويل مشترك للمشاريع ذات الأولوية العالية في البلدان الأفريقية من الشركاء الآسيويين
• تدريب المهنيين في مجال الإنتاجية الأساسية في أفريقيا من أجل توسيع حركة الإنتاجية وإنشاء آليات للمنظمات الوطنية المعنية بالإنتاجية في البلدان الأعضاء في المنظمة الآسيوية للإنتاجية، وذلك في سبيل المبادرة بتقديم المساعدة لحركة الإنتاجية في أفريقيا	المنظمة الآسيوية للإنتاجية	المنظمة الآسيوية للإنتاجية: نقل الخبرة (الاستشاريون ومواد التدريب) من منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى حركة الإنتاجية في أفريقيا. وتقيم برامج تدريب لإيجاد مجموعة أساسية من المهنيين في مجال الإنتاجية وتنظم البرنامج المصمم خصيصا لتطوير المنظمات الوطنية المعنية بالإنتاجية في أفريقيا، بما في ذلك إيفاد بعثات دراسية إلى البلدان الأعضاء في المنظمة الآسيوية للإنتاجية وإيفاد خبراء في مجال الإنتاجية إلى أفريقيا
• توسيع نطاق البرنامج الآسيوي - الأفريقي	الوكالة اليابانية	الوكالة اليابانية للتعاون الدولي: تعزيز البرنامج

التدابير المقترحة من اليابان/الشركاء المنفذين	الشركاء المنفذون	الموارد المحتملة، الإسهامات الممكنة
للمشاركة في توليد المعارف	للتعاون الدولي	الآسيوي – الأفريقي للمشاركة في توليد المعارف في ١٢ بلدا من أجل تحسين الإدارة
• تعزيز نقل الخبرة الفنية بفعالية وبناء القدرات من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب	حكومة اليابان (وزارة الزراعة والغابات ومصائد الأسماك)	حكومة اليابان (وزارة الزراعة والغابات ومصائد الأسماك): '١' توفير الميزانية للصندوق الاستئماني لمنظمة الأغذية والزراعة خلال السنة المالية ٢٠٠٦-٢٠١١، '٢' عقد حلقات تدريبية ودراسية بشأن سبل الوصول إلى الأسواق، والري على نطاق صغير، وزراعة محاصيل الأرز، وتربية الأسماك (١٠١ مليون ين خلال السنة المالية ٢٠٠٨)
• تعزيز تقاسم المعرفة والقيام بأنشطة بحوث مشتركة عن طريق إنشاء شبكة الجامعات ومؤسسات البحوث داخل قارتي آسيا وأفريقيا وفيما بينهما والاستفادة منها في مجالات الطاقة المتجددة، والأمن الغذائي، والصحة، ودور المرأة في مجال العلم والتكنولوجيا، وما إلى ذلك	حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/اليونسكو	حكومة اليابان (وزارة الخارجية)/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/اليونسكو: تنظيم دراسة لتقييم الاحتياجات لشبكة الجامعات الآسيوية والأفريقية. واستنادا إلى هذه الدراسة، تسهيل الشروع في أنشطة بحوث مشتركة ملموسة للبحث في إمكانية التعاون مع شبكات أخرى قائمة في العديد من المجالات مثل الطاقة المتجددة، والأمن الغذائي، والصحة، ودور المرأة في مجال العلم والتكنولوجيا، وذلك بالتعاون مع مشروع التوأمة وإقامة شبكات بين الجامعات/برنامج كراسي الأستاذية الجامعية لليونسكو
• مواصلة النظر في إقامة مشاريع مشتركة بين اليابان وفييت نام وأحد البلدان الأفريقية في إطار التعاون الثلاثي وعلى أساس الشراكة الاستراتيجية القائمة بين اليابان وفييت نام	حكومة اليابان (وزارة الزراعة والغابات ومصائد الأسماك)	حكومة اليابان (وزارة الزراعة والغابات ومصائد الأسماك): دراسة إمكانية إنتاج وقود بيولوجي متوافق مع الأمن الغذائي في أفريقيا (٦ ملايين ين خلال السنة المالية ٢٠٠٨)

(أ) لا تشمل الأرقام المشار إليها أعلاه المنح المخصصة لغير المشاريع والمعونة الغذائية ومنح الطوارئ والمنح المقدمة لمجالات محددة مثل المنح المقدمة والمعونة لمصائد الأسماك وما إلى ذلك.

(ب) ستقدم حكومة اليابان ما يصل إلى ٤ بلايين دولار (٤٢٠ بليون ين) على مدى خمس سنوات لتنمية أفريقيا، مع التركيز بصفة خاصة على تطوير البنى التحتية والتنمية الزراعية.

(ج) المفوضية الأوروبية: لم تُرصد مخصصات الصندوق العالمي بحسب المنطقة أو الأمراض، بل اعتمادا على متطلبات البلدان – تلقى نحو ٥ بلدان أفريقية نسبة ٥٥ في المائة من المنح، وصُرفت نسبة ٥٨ في المائة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعلاوة على ذلك، يُتناول موضوع الإيدز باعتباره أولوية شاملة لعدة قطاعات في أنشطة التعاون الإنمائي للمفوضية الأوروبية، وقد أُدرج في جميع القطاعات، وبخاصة الصحة والتعليم والنقل وما إلى ذلك.

(د) تضم ''الشراكة من أجل مواجهة احترار الأرض'' ما مجموعه ١٠ بلايين دولار ستُصرف على الصعيد العالمي على مدى خمس سنوات اعتبارا من عام ٢٠٠٨.

(هـ) ''التحالف العالمي المناهض لتغير المناخ'' سياسة شاملة رصدت لها أموال تقارب ٥٠ مليون يورو لعدد مختار من البلدان التجريبية اعتبارا من عام ٢٠٠٨.

ملحوظة

١ - ستُختار مشاريع ملموسة من خلال المشاورات بين اليابان/الشركاء المنفِّذين والبلدان الأفريقية

٢ - ستُتخذ القرارات بشأن مشاريع المصارف الإنمائية المتعددة فيما بعد

آلية متابعة مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا

٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨

١ - مقدمة

- بمناسبة انعقاد مؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعني بالتنمية في أفريقيا، أشار العديد من رؤساء الدول الأفريقية إلى مرور عشر سنوات منذ أن بدأت عملية مؤتمر طوكيو. وينبغي إضفاء مزيد من الطابع المؤسسي عليها من خلال إنشاء آلية ملموسة للرصد. وأُعرب عن آمال كبيرة في تنفيذ أنشطة متابعة عملية مؤتمر طوكيو.
- وفي الخطاب الرئيسي الذي ألقاه رئيس الوزراء حينئذ كويزومي في مؤتمر طوكيو الثالث، أوضح أن ''اليابان ستتحرك لإضفاء الطابع المؤسسي على نظم متابعة مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا''. وفي وقت لاحق، عقدت الحكومة اليابانية مؤتمرات وزارية تنكب على بحث مواضيع محددة مختلفة في كل سنة، وذلك من منظور متابعة المناقشات التي دارت في مؤتمر طوكيو الثالث.
- ومن ناحية أخرى، تشمل الوثائق والمساهمات التي أُعلن عنها في عملية مؤتمر طوكيو مجموعة واسعة، وتضم عددا من أصحاب المصلحة، ويلزم اتخاذ إجراءات متابعة بحذر لإلقاء نظرة على الأثر الذي تخلفه عملية مؤتمر طوكيو.

٢ - أهمية إنشاء آلية المتابعة

- المساهمة في التنفيذ المطرد للمبادرات ذات الصلة.
- أن تكون قادرة على إجراء مناقشة صريحة ليس مع الدول الأفريقية فحسب، بل أيضا مع البلدان والمنظمات المعنية بشأن المفهوم/طريقة التفكير اللذين تروج لهما عملية مؤتمر طوكيو في نتائجها الملموسة.
- تحسين الشفافية والمساءلة في أنشطة مؤتمر طوكيو.

٣ - الطريقة

استنادا إلى ما تقدم، ستُنشأ آلية متابعة مؤتمر طوكيو على منوال هيكل مؤلف من ثلاثة مستويات كما هو مبيّن أدناه.

(١) العنصر التنظيمي

'١' المستوى الأول: الأمانة

[الطرف الفاعل]

- الأمانة في إطار وزارة الخارجية (مكتب شؤون الشرق الأوسط وأفريقيا).

[الهدف/المخطط]

القيام بأنشطة جمع المعلومات/التحليل/العلاقات العامة، بالتعاون مع الوكالات الحكومية ذات الصلة، بشأن الحالة الراهنة لتنفيذ الأولويات في إطار عملية مؤتمر طوكيو، ولا سيما خطة عمل يوكوهاما والتذييل في عملية متابعة مؤتمر طوكيو.

[الإجراء]

- نقل المعلومات من خلال مواقع على شبكة الإنترنت (صلة ايجابية مع موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على شبكة الانترنت).
- إنشاء دائرة التشاور تابعة لمؤتمر طوكيو، يمكن من خلالها التفاعل مع المجتمع المدني.
- سيستعين مؤتمر التنمية في أفريقيا بالأمانة.

'٢' المستوى الثاني: لجنة الرصد المشتركة التابعة لعملية مؤتمر طوكيو (يتوقع أن تعقد جلساتها في اليابان)

[الطرف الفاعل]

- الدول الأفريقية (أعضاء لجنة مؤتمر طوكيو من مؤتمرات التنمية في أفريقيا)، والحكومة اليابانية والمؤسسات الحكومية ذات الصلة، والجهات المشاركة في تنظيم مؤتمر طوكيو، ومفوضية الاتحاد الأفريقي (بما في ذلك أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا)، والبلدان المانحة، والمنظمات الدولية (السفارات ومكاتب الاتصال في اليابان)

[الهدف/المخطط]

- إصدار تقرير مرحلي سنوي. (عدم إجراء استعراض أو تقييم للتقرير، فهذه ستكون المهمة الرئيسية لاجتماعات المتابعة لمؤتمر طوكيو)

[التواتر]

- تعقد اجتماعات لجنة الرصد المشتركة مرة واحدة في السنة كقاعدة عامة.

'٣' المستوى الثالث: اجتماعات المتابعة لمؤتمر طوكيو

[الطرف الفاعل]

- المشاركون في مؤتمر طوكيو، ومن ضمنهم الحكومة اليابانية (والمؤسسات الحكومية ذات الصلة، عند الضرورة)، والجهات المشاركة في تنظيم مؤتمر طوكيو، والدول الأفريقية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي (بما في ذلك أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا)، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والبلدان المانحة، والمنظمات الدولية وما إلى ذلك

[الهدف/المغزى]

- الاستفادة من المؤتمرات الوزارية ذات الصلة بمؤتمر طوكيو بشأن مواضيع محددة لاستعراض وتقييم الأنشطة الجارية التي يضطلع بها مؤتمر طوكيو اعتمادا على التقرير المرحلي السنوي، وإصدار تعليمات تحث على التعجيل بالتنفيذ عند الاقتضاء، على المستوى الوزاري (أو المسؤولين الرفيعي المستوى).

[التواتر]

تعقد اجتماعات المتابعة لمؤتمر طوكيو مرة واحدة في السنة كقاعدة عامة.